

الهيئات الاقتصادية صرخة الغضب التحذيرية... ليبقى بلد..... واقتصاد

2013/6/12

	Title ليبقى بلد اقتصاد" صرخة الهيئات الاقتصادية اعتراضا على غيابية السياسيين تحذير من الانهيار واهدار الفرص... أي صيف في ظل القطيعة الخليجي؟ Website http://www.annahar.com Date 12/6/2013 Page
	Title صرخة الغضب التحذيرية هل تبقى ضمن الجدران؟ «الهيئات»: نرفض الموت السريري للوطن والاقتصاد Website http://www.assafir.com Date 12/6/2013 Page
	Title أعلنت أنه بداية تحركها التحذيري وستليه سلسلة من التحركات التصعيدية "الهيئات" تحشد في "البيال" رفضاً لانهيار الاقتصادي والتردي السياسي والأمني والتدخل في سوريا Website http://www.almustaqbal.com Date 12/6/2013 Page
	Title Les organismes économiques tirent la sonnette d'alarme Website http://www.lorientlejour.com Date 12/6/2013 Page
	Title الهيئات الاقتصادية أطلقت للمرة الثالثة صرخة غضب «ليبقى بلد واقتصاد» «ليس تحذيراً فحسب بل لوضع المواطن اللبناني بين خيار التجميع أو الإكتفاء» Website http://www.aliwaa.com Date 12/6/2013 Page
	Title "نقول للقوى السياسية كفى تلاعبا بمصير الماطنين وبمقدرات البلاد والعباد" لقاء الهيئات الاقتصادية يطلق صرخة غضب تحذيرية بعد بلوغ الانهيار الكامل Website http://www.alanwar-leb.com Date 12/6/2013 Page
	Title الإقتصاديّون يُطلقون صرخة الغضب ضدّ السياسيين : كفى ... ضرورة التركيز على الإنهيار الإقتصادي وإعلان بعدا وتشجيع الحوار Website http://www.journaladdiyar.com Date 12/6/2013 Page
	Title لقاء القوى الاقتصادية شدد على سياسة النأي بالنفس وإعلان بعدا شقيّر لـ"البلد" : لن تسكت الهيئات بعد اليوم وستصعد تحركها Website http://www.albaladonline.com Date 12/6/2013 Page
	Title صرخة جديدة لـ"الهيئات الاقتصادية" من "البيال" ليبقى بلد واقتصاد" تلويح بتحركات تصعيدية ومناشدة سليمان انتاج "اعلان بعدا اقتصادي" Website http://www.elshark.com Date 12/6/2013 Page

Title	رات لبنان بلغ مرحلة الخطورة ملوحة بتحركات تصعيدية الهيئات الاقتصادية تصرخ غضبا		
Website	http://www.daralhayat.com	Date	12/6/2013
Page			

Title	«الهيئات» في «صرخة غضب» من الببال : الإقتصاد أولاً		
Website	http://www.aljournhouria.com	Date	12/6/2013
Page			

لن يبقى بلد اقتصاد " صرخت الهيئات الاقتصادية اعتراضا على غيبوبة السياسيين تحذير من الانهيار واهدار
الفرص... أي صيف في ظل القطيعة الخليجية؟

لأنها أول من يلتقط علامات الازمة، أرادت الهيئات الاقتصادية استنهاض مقوماتها الذاتية بعدما تأكدت من غيبوبة اهل
السياسة. صرخة غضب هي الثالثة وربما الأخيرة قبل تحركات تصعيدية بهدف الضغط لتأليف حكومة فاعلة ومتجانسة،
والعودة الى "اعلان بعدا" وانتاج آخر اقتصادي يعيد الهبة الى الانتاجية والتنافسية والعدالة الاجتماعية. ولم تجد الهيئات
مفرا من التحذير من تراجع معدلات النمو والانهيار الكامل.

بالامس، تجتمع رؤساء الهيئات وفاعليات ورجال اعمال ومصرفيون في "الببال"، فكان العدد اقل مما حشدته صرختا
2011 و2012 "لان العديد من المؤسسات اقفلت ابوابها... مما ينذر بقاء بدون جمهور اذا استمرت الازمة"، وفق رئيس
اتحاد الغرف محمد شقير.

القصار

في اللقاء الموسع الذي حشد القطاع الخاص، رأى القصار ان التحذير الجديد لدول مجلس التعاون الخليجي الى رعاياها
بعدم السفر الى لبنان نتيجة انعدام الاستقرار، "أمر بالغ الخطورة والحساسية، وسيفاقم الأوضاع الاقتصادية من جراء
غياب الأشقاء العرب وخصوصاً الخليجيين، هذا اذا ما أخذنا في الاعتبار استمرار ارتفاع عجز الموازنة وارتفاع نسبة
الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، وسط التراجع المستمر في أداء الاقتصاد، وهو مقلق وموضع مراقبة من
مؤسسات التصنيف العالمية". وحذر من ان أي تدهور سيكون له تداعيات مؤثرة ليس على الحركة الاقتصادية العامة
فحسب، بل على حركة الاستثمارات وعلى المستويين الداخلي والخارجي.
واذ أمل في ان تلقى الصرخة أذانا صاغية وفعالا ونتائج مرضية، اكد ان الهيئات لن تقف مكتوفة الايدي حيال التحديات
الاقتصادية ولن تسمح باستمرار تفويت الفرص واهدارها.

شقير

ورأى شقير ان الحديث لم يعد عن تباطؤ اقتصادي وتراجع معدلات النمو، "لأننا أمام انهيار كامل وكساد غير مسبوق"،
مشيرا الى اغلاق مصانع وافلاس مؤسسات وهجرة رجال الاعمال، "ونحن أمام تهديد حقيقي لركائز الاقتصاد الوطني،
فالأزمة الحالية تطل جميع القطاعات وتاليا جميع اللبنانيين". ورأى ان التحرك يجب ان يكون مركزا في اتجاه الطبقة
السياسية "التي لا تهتم الا اذا هددت مصالحها. صحيح ان الهيئات الاقتصادية لا تستعمل وسائل التعطيل للضغط على
المسؤولين المقصرين، لكن هؤلاء لم يتركوا لنا خيارا"، داعيا الى نبذ الاصطفاات المذهبية والفئوية والاتحاد خلف
مطلب "حماية الأرزاق ولقمة العيش".

طريه

ودعا طريه الى تحييد البلاد عن الصراعات وخصوصا الصراع في سوريا، "اذ لا خيار أمام اللبنانيين الا الوحدة"،
مؤكدا رفض العودة ساحة للصراعات الاقليمية والمذهبية، "وعلى اللبنانيين الذين اعتادوا الخلافات السياسية أن يجمدوها
ولو مؤقتا"، مبديا الثقة بان رئيس الجمهورية لن يسمح للحرب السورية بالامتداد الى لبنان وبدعوة السياسيين الى التزام
اعلان بعدا بغية العودة الى الحوار والتهذبة السياسية والأمنية وايلاء الاقتصاد ومعيشة الناس الأولوية على الصراعات
العنيفة. واذا اعلن تفهمه حجم الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية تأليف الحكومة، أمل في زوال تلك المعوقات قريبا
"مما يعيد الامل الى اللبنانيين وينفذ الواقع الاقتصادي المتردي للضرب بيد من حديد على الفتنة الهوجاء".

إفرام

وسأل إفرام "الشريك في عملية الانتاج في القطاع العام الذي اعلن استسلامه، الكف عن عرقلة عمل القطاع الخاص،" فلا تعاقب التوظيف في توفير فرص العمل. لقد تخاذلت طويلا في اطلاق مشروع التشرية بين القطاعين العام والخاص، فلم تتفق على تنفيذ خطة واضحة لاصلاح الضمان الاجتماعي، ولم تنفذ قانون اعادة الهيكلة في قطاع الكهرباء. ولم تشرع قوانين تحد الاستيراد وتزيد التصدير. ولم تحم انتاجنا من الاغراقات". ودعا السياسيين الى التزام "نداء بعيدا"، ولتأليف حكومة ترسي الامن وتحمل هموم الناس، ولانتاج قانون انتخابي عصري يكرس المناصفة ويحمي الشركة، والتمزام حصرية القرارات في المؤسسات الدستورية. واذ دعا الى وقف الانزلاق نحو الهاوية، رأى ان الأوان أن لوضع خطة طوارئ تعزز الصمود الصناعي وتنقذ الاقتصاد.

شماس

وحدد شماس لائحة المطلوبات بتوافق اللبنانيين على الجهاد أو الحياذ "فلا مجال للمساكنة أو التعايش بين سياسة الجهاد واقتصاد الحياذ، والاختيار لا مفر منه، وتحمل الطبقة السياسية مسؤولياتها بعدما مددت لنفسها بوقاحة "فاما أن تؤمن لنا الاستقرار أو أن نخرج الدجالين من الهيكل"، وتأييد اجراء حوار اقتصادي انقاضي برئاسة رئيس الجمهورية وعلى جدول اعماله بند وحيد عنوانه "الاستراتيجية الدفاعية الاقتصادية" وذلك لتسييج ما تبقى من قطاعات انتاجية. ودعا الى تبني شعار ثالث "الوطن والمجتمع والاقتصاد" ورفض الثالوث الذي يفرقه.

توصيات

حذر البيان الختامي من عواقب وخيمة لجمود افضى الى تراجع المؤشرات. "مؤشر ثقة المستهلك انخفض 37%، وعدد السياح 17,5% والاستثمار الاجنبي 68,6%". ودعا باسم الهيئات الى خطوات انقاذية اهمها "تأليف حكومة متجانسة وفاعلة وقادرة على انعاش الاقتصاد، وتجديد الالتزام السياسي بمبادئ "اعلان بعيدا" وروحيته والتوافق على تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الاقليمية، والعمل على انتاج "اعلان بعيدا الاقتصادي" يحدد الاقتصاد ويدعمه على اساس معادلة الانتاجية والتنافسية والعدالة الاجتماعية.

[Back to Top](#)



السفير جريدة السفير 2013 ©
www.assafir.com

اقتصاد

تاريخ العدد 12/06/2013 العدد 12501

صرخة الغضب التحذيرية هل تبقى ضمن الجدران؟ «الهيئات»: نرفض الموت السريري للوطن والاقتصاد

عدنان حمدان

اختلف مشهد لقاء «الهيئات الاقتصادية» الثالث، في فندق «بافيون رويال» في «البيال»، أمس عن اللقاءين السابقين، إذ ان «صرخة الغضب التحذيرية... ليبقى بلد واقتصاد»، كانت مدوية في القاعة الكبرى للفندق، علها تصل إلى آذان المسؤولين الرسميين، والمسؤولين الآخرين الذين يتحملون تبعه ما وصلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأخيرا الامنية. اللافت للانتباه في مشهد اللقاء تمثل في انخفاض نسبة الحضور في القاعة عما سبقه من لقاءات، على الرغم من اشتداد الأزمة الاقتصادية في الظروف الراهنة، وجمود شبه كلي للقطاعات الانتاجية وغير الانتاجية. وقد أعاد رئيس «اتحاد الغرف اللبنانية» محمد شقير ذلك إلى هجرة أصحاب العمل والمستثمرين ورجال الأعمال الى الخارج، وإلى مؤسسات أفلت وأخرى على طريق الاقفال، في القطاع السياحي مثلاً. وعبر المتحدثون عن الكثير من الهواجس، ومن الانتقادات خصوصا ما سماه رئيس «الهيئات الاقتصادية» الوزير السابق عدنان القصار «الجنوح عن تطبيق سياسة النأي بالنفس»، مبديا تخوفه من «قرار دول مجلس التعاون الخليجي»، داعيا القوى السياسية على اختلافها، إلى



FRANSABANK

الكف عن هدر المكونات الأساسية للاقتصاد اللبناني، وعن تهجير أجيالنا والسيّاح والاستثمرين». قائلا: «كفى تلاعبا بمصير المواطنين وبمقدّرات البلاد والعباد. وأن هذا التحرك ليس الأول ولن يكون الأخير». لم تنفع كل التحذيرات التي أطلقتها الهيئات في السابق، إلى أن دخل البلد في المحذور، ولم تعد تنفع العبارات الدبلوماسية والمناشدات. نحن لا نتحدث عن تباطؤ اقتصادي وتراجع معدلات النمو، نحن اليوم أمام انهيار كامل وكساد غير مسبوق، كما قال شقير، لا يكاد يمر يوم إلا ونسمع عن إغلاق مصنع وإفلاس مؤسسة وهجرة رجال الأعمال. اننا أمام تهديد حقيقي لركائز الاقتصاد الوطني، فالأزمة الحالية تطال جميع القطاعات، وبالتالي جميع اللبنانيين .

كان لقطاع المصارف بشخص رئيس جمعيته الدكتور جوزف طريه، مشاركة في صرخة الغضب التحذيرية في ضوء الانزلاق التدريجي الذي يشهده لبنان نحو الفوضى نتيجة الأحداث في المنطقة التي بدأت تدق باب لبنان بقوة معرّضة اقتصاده وأمنه ومعيشتة اللبنانيين للخطر. كما كانت دعوة الى وقف الانزلاق نحو الهاوية. لإيقاف هذا الانزلاق بدأ الصناعيون زمن الائتال على الذات، لأننا رمز المقاومة الاقتصادية. داعيا القطاع العام الى عدم العرقلة في «معاملات النقل البري أو البحري أو في الجمارك، ولا تعرقل حقنا في الضريبة على القيمة المضافة... ولا مبادراتنا الخلاقة لتسيير أمورنا.»

وحمل اللقاء العديد من التساؤلات منها: هل يبقى لنا بلد حتى يبقى اقتصاد؟ ووجود الاقتصاديين ليس من أجل صلاة استسقاء، بل للقول ان قلوبنا مملوءة بالغضب بعد اهتزاز الامن السياسي والأمن العسكري. طار موسم الصيف وبقي مجلس النواب، لا أحد يأخذ مكانه الطبيعي، السائح الخليجي في أوروبا او تركيا، النازح السوري في لبنان، المقاتل اللبناني في سوريا.

واخيرا هل تبقى صرخة التحذير داخل الجدران، ام انها تلقى صدى لدى المسؤولين؟ واذا كان الجواب سلبيا، فما هي الخطوات المقبلة للهيئات لانقاذ الوطن واقتصاده من الموت السريري؟ إشارة إلى أن مطالب الهيئات كانت عرضت خلال حوارات «السفير» مع القطاعات الاقتصادية، وقد نشرت تباعاً متناولة معظم مشاكل القطاعات ومطالبها.

القصار: فلنأمن أمني غير مسبوق
بدأ اللقاء بكلمة للقصار، الذي أشار الى «تصاعد حدة التشنج السياسي الداخلي، إلى جانب ارتفاع منسوب الفلتان الأمني الذي لم نعرف له مثيلا حتى على امتداد سنوات الحرب اللبنانية» وقال: «كفى تلاعبا بمصير المواطنين وبمقدّرات البلاد والعباد. أن الأوان للبنان أن يضع حداً لسنين عذابه الطوال، وأن يتنقّس الصعداء، وأن يوفر الأمان الاجتماعي لأهله والاطمئنان على مستقبل أبنائه، بعيدا عما نشهده من هنا وهناك من ممارسات من شأنها الإضعاف من منعمته، وزيادة القلق بين أبنائه في ظل ظروف سياسية واقتصادية بالغة التعقيد تشهدها دول منطقتنا العربية، ولا سيما سوريا.

وبعدما حيا صمود الاقتصاديين، أشار إلى ان النمو الذي قارب 2 في المئة العام الماضي هو دون ما يحتاجه لبنان لأمر نموّه، وإلى أن «التحذير الجديد الذي أطلقته دول مجلس التعاون الخليجي إلى رعاياها بعدم السفر إلى لبنان نتيجة انعدام الاستقرار، أمر بالغ الخطورة والحساسية وسيفاقم الأوضاع الاقتصادية من جرّاء غياب الأشقاء العرب، وسط التراجع المستمر في أداء الاقتصاد اللبناني، وهذا أمر مقلق وموضع مراقبة من مؤسسات التصنيف العالمية، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.»

ودعا الى وقف الشجن الطائفي والمذهبي والعودة إلى كنف الدولة، وإلى الكف عن هدر الفرص التي تتاح إلى لبنان فرصة بعد فرصة، وإلى الالتزام قولاً وفعلاً بسياسية النأي بالنفس وإعلان بعيدا، لتحسين لبنان الفعلي والأكيد مما يعصف حولنا من أحداث. وقال: «إن هذا التحرك، ليس الأول وبالطبع لن يكون الأخير، لذا نأمل أن تلقى صرختنا هذه أذانا صاغية وأفعالا حثيثة ونتائج مرضية، لأننا خلاف ذلك نؤكد أننا لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه التحديات الاقتصادية التي تطرق أبوابنا.»

شقير: إغلاق الماكينات التحريضية
أما شقير فاعتبر أن «هناك ما يكفي من أدلة وتصرفات تجعلنا نؤمن بأن ما يحصل هو مخطط مبرمج لضرب الاقتصاد وإفقار الناس. حن لا نتحدث عن تباطؤ اقتصادي وتراجع معدلات النمو نحن اليوم أمام انهيار كامل وكساد غير مسبوق. ان مصالح الناس متطابقة مع مصالح القطاع الخاص والتجار، فالتحدي واحد والخصم واحد. أدعو الجميع إلى نبذ الاصطفافات المذهبية والفئوية والاتحاد خلف مطلب واحد: حماية الأرزاق ولقمة العيش. فليغلقوا ماكيناتهم التحريضية حتى لا تقفل مؤسساتنا.»

وقال شقير: «إن الاحتقان السياسي يولد اضطرابات أمنية لكن الانهيار الاقتصادي سيفجر ثورة اجتماعية تسقط جميع المحرمات. نحن نشهد هذه الأيام عددا من الأحداث المؤلمة التي تؤثر إلى حجم الحاجة والعوز التي يعاني منها المواطن. إزاء هذا الواقع الأليم ما زلنا من دون حكومة والطبقة السياسية تنتج أزمات محلية، وإذا ضاقت بها السبل استوردت أزمات من الخارج، وكل ذلك دون الالتفات إلى هموم الناس الذين يدعون تمثيلهم. وحتى يتجنبوا المحاسبة من قبل الناس ألغيت الانتخابات». وناشد رئيس الجمهورية «لكي يسارع بإطلاق حوار اقتصادي لإنقاذ الاقتصاد فلا يشهد عهده انهيار الاقتصاد.»

طريه: كلمتان إلى سليمان وسلام
اعتبر طريه ان الاجتماع مع الهيئات «لنطلق صرخة تحذيرية على ضوء الانزلاق التدريجي الذي يشهده لبنان نحو الفوضى نتيجة الأحداث في المنطقة التي بدأت تدق باب لبنان بقوة معرّضة اقتصاده وأمنه ومعيشتة اللبنانيين للخطر». داعيا الى تحييد «البلاد عن كل الصراعات وخاصة عن الصراع الدائر في سوريا. أبعدوا شبح الفتنة عن لبنان إذ لا خيار أمام اللبنانيين إلا الوحدة. لا نقبل بأن نعود ساحة للصراعات الإقليمية والمذهبية. إننا ندعو اللبنانيين الذين اعتادوا الخلافات السياسية أن يجمدوا هذه الخلافات ولو مؤقتاً، في وقت يشتد الصراع الدولي في المنطقة



وعليها، مع ما يوقظه هذا الصراع من فتن مذهبية وعقائدية، وما سيجره من تداعيات على الكيانات الوطنية والأنظمة السياسية». ورفع طريبه كلمة موجزة الى الرئيس سليمان مفادها «عدم السماح للحرب السورية أن تمتد الى لبنان. لذلك نعتمد عليكم في دعوة كل الأفرقاء السياسيين الى الالتزام بإعلان بعيدا من أجل العودة الى الحوار والتهذبة السياسية والأمنية، وإبلاء الاقتصاد ومعيشة الناس الأولوية على الصراعات العنيفة.» وفي الكلمة الممثلة الى الرئيس المكلف تمام سلام أشار الى «الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية التأليف ودقتها، وكذلك حجم التطورات التي حصلت منذ التكليف وحساباتها». وعدد الخسائر الناجمة عن عدم التأليف، ومنها: الأوضاع المعيشية والمقاطعة الخليجية للبنان، تمزيق النسيج الاجتماعي في البلد، استهداف الجيش اللبناني.

أفرايم: نرفض الموت

شرح رئيس «جمعية الصناعيين» نعمة أفرايم الهدف من الدعوة للقاء «لأننا نرفض الموت السريري لوطن. ولأننا، على الرغم من التحلل الكامل في جسد دولتنا وروحها، نعلمها بالفهم الممل: نحن أبناء رجا، نحن أبناء قيامة. لن ينفع معنا الشلل العام. لن يردعنا إطفاء محركات الدولة، وإنهيار مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى. فنحن صناعي لبنان، يزداد تصميمنا على التحدي والنجاح كلما اشتدت الصعاب. ونحن صناعي لبنان، سنقاتل بأسناننا وأظافرنا لنحافظ على رسالة الإنتاج والوفاء بفتح فرص العمل.»

توجه أفرايم الى القطاع العام بالقول: لقد أعلنت استسلامك، وما دمت في تخطيط وشلل ولا تستطيع أن تمد يد المساعدة، فرجا استرح. كف عن عرقلة عملنا. لا تعاقب التوظيف في خلق فرص العمل. لقد تخاذلت طويلا في إطلاق مشروع التشرية بين القطاعين العام والخاص. ولم تتفق على تنفيذ خطة واضحة لإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولم تنفذ قانون إعادة الهيكلة في قطاع الكهرباء. ولم تشرع قوانين تحد من الاستيراد وتزيد من التصدير. ولم تحم إنتاجنا الوطني من الإغراقات. لم نر شيئا من ذلك كله على الأرض.»

كما توجه الى السياسيين بالقول: «أسقطوا التبعية لدول ومجاور إقليمية ودولية، والتزموا بداء بعيدا. فما من أحد يريد مصلحة شعبنا، إلا إذا تماشت مع مصالحه. شكلوا حكومة ترسي الأمن وتحمل هموم الناس. أنتجوا قانونا انتخابيا عصريا يكرّس المناصفة ويحمي الشراكة. والتزموا حصرية القرارات في المؤسسات الدستورية، وبعدها اذهبوا الى الانتخابات. أوقفوا الانزلاق نحو الهاوية. أن الألوان لوضع خطة طوارئ تعزز وتدعم الصمود الصناعي وتنقذ الاقتصاد الوطني. لقد أن الألوان لتدركوا أن أولوية شعبنا هي العيش بفرح وكرامة.»

الأشقر: خريطة طريق

وبعدما استعاد نقيب «أصحاب الفنادق» بيار الأشقر، قول جبران: «ويل لأمة لا ترفع إلا إذا مشيت في جنازة ولا تنور إلا وعنفها بين السيف والسطح»، قال: «نحن ثائرون، هذه الكلمة أكررها للمرة الثانية. ماذا سنقول لأبناء القرى وهم طلاب مدارس وجامعات يعملون في معظم فنادق الجبل التي تؤمن قسما من مصاريفهم المدرسية والجامعية، وللأسف هذا العام هناك قسم كبير من فنادق لبنان لن تفتح أبوابها. نحن ثائرون لكن لا يمكننا القيام بشيء نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، هل عدم الاستقرار ناتج من تقابل فنادق الجبل مع فنادق بيروت؟ هل هناك مشكلة بين وكلاء السفر والمطاعم؟ ان عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى عدم الاستقرار الأمني.»

أضاف «مطلبنا الوحيد هو الاستقرار لنتمكن من إعادة النهوض، والدليل على ذلك انه عندما تمّ الاتفاق على اسم رئيس للحكومة شعرنا بأن لبنان ينهض من جديد وأصبح هناك وعود عدة بصيف مثمر من سفراء دول عدة، وخصوصاً من قبل السفير السعودي»، مطالباً بـ«الأمن والاستقرار ولا خلاص لنا سوى خريطة الطريق التي رسمها رئيس الجمهورية وهي حياد لبنان، خصوصاً أن الدول القريبة من لبنان كأوروبا وقبرص وقعت اقتصادياً ومالياً، وإذا وقع لبنان فلن يقف أحد الى جانبه.»

شماس: الاهتزاز الأمني والسياسي

رأى رئيس «جمعية تجار بيروت» نقولا شماس أن «كل مؤتمر يتم تنظيمه يكون أخطر من الذي سبقه! التحرك له طابع مصيري ووجودي: إذا استمرّ النزف الاقتصادي علي هذا النحو، فسيأتي يوم ألقي فيه التجار البيارنة في بلاد المهجر، باريس أو برلين أو بوسطن أو بيجنغ... بعد أن يكونوا قد أرغمتهم الظروف علي مغادرة بيروت... نحن موجودون للقول بأن بعد اهتزاز الأمن السياسي والأمن العسكري، أصبح الأمن الاقتصادي الاجتماعي معرّضاً للانهار. ونحن موجودون في ضوء تخاذل الطبقة السياسية لنقول إن الهيئات الاقتصادية ستأخذ بيدها المبادرة وتقول «الأمر الاقتصادي لنا!»

واعتبر أن ما آلت إليه الأمور من تردّ مرده تطوّرات الأشهر المنصرمة، وهي كاسرة للتوازنات: التوازن المالي الذي يزداد إختلالاً مع تنامي العجز والمديونية، ما يفوّض سيادة الوطن والمجتمع. التوازن الاقتصادي المفقود مع نسب نمو تناهز الصفر وتعترّ المحرّكات كافة... المأساة الاجتماعية التي تشهد تمزّق النسيج الوطني مع تفاقم البطالة، وتغيير معالم المجتمع المقيم مع تنامي الهجرة.. المعضلة الأمنية التي، بالرغم من جهود القوى المسلّحة الشرعية المشكورة، تجعل لبنان مكشوفاً ومعرّضاً لكل الإحتمالات، بينما كُتّا نتوقع أن يطير مجلس النواب ويبقى موسم الصيف، وإذ بموسم الصيف يطير ويبقى المجلس النيابي، والأخطر من كل ذلك هو تورّط بعض اللبنانيين في الأحداث الأليمة الدائرة في سوريا، باعتبار أن سوريا تحوّلت الى أرض جهاد، متجاهلين الانعكاسات المدمرة على لبنان واقتصاده.

وأشار شماس الى انه «لا مجال للمساكنة أو التعايش بين: سياسة الجهاد واقتصاد الحياد، والاختيار لا مفرّ منه. ودعا الطبقة السياسية إلى أن تتحمّل مسؤولياتها بعد أن مدّدت لنفسها بوقاحة، نؤيد إجراء حوار اقتصادي إنقاذي، برئاسة رئيس الجمهورية، ونطالب بإدراج بند وحيد على جدول أعماله وهو: «الاستراتيجية الدفاعية الاقتصادية»، وذلك لتسييج ما تبقى من قطاعات إنتاجية.»




[Back to Top](#)

أعلنت أنه بداية تحركها التحذيري وستليه سلسلة من التحركات التصعيدية "الهيئات" تحشد في "البيال" رفضاً للانهايار الاقتصادي والتردي السياسي والأمني والتدخل في سوريا

المستقبل - الأربعاء 12 حزيران 2013 - العدد 4714 -



مهما تغير الكلام بين عضو وآخر من الهيئات الاقتصادية التي حشدت قواها أمس في البيال تحت عنوان "صرخة الغضب التحذيرية... ليبقى بلد واقتصاد"، إلا أن الصرخة والوجع كان واحداً. فجميع من تحدث من رؤساء الهيئات الاقتصادية لم يغيب عنهم التحذير من تراجع الأعمال والمخاطر المحدقة بالاقتصاد، وإقفال المؤسسات، وانعكاس تدخل حزب الله في الحرب الدائرة في سوريا على الاقتصاد الوطني لا سيما على موسم الاصطياف. والإجماع حصل أيضاً على دور رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الأساسي في هذه المرحلة، لا سيما لجهة إلزام جميع القوى السياسية بتنفيذ إعلان بعيداً، وكذلك عقد طاولة حوار اقتصادي إنقاذية. كما ألح الجميع على الإسراع في تشكيل حكومة متجانسة وفاعلة وقادرة، لإنعاش الاقتصاد وتحقيق آمال اللبنانيين.

فالهيئات، ورغم صدمتها بالواقع السياسي وعدم تجاوب القوى المسيطرة على السلطة مع متطلبات إنقاذ الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها أكدت تمسكها بدورها كاملاً، معلنة أن "اليوم هو بداية تحركها التحذيري، وسيليه سلسلة من التحركات التصعيدية. فلا يمكن أن نستمر بتلقي الضربات، في حين يطلب منا القيام بواجباتنا وكأن البلد والاقتصاد بألف خير".

القصار

بداية، ألقى القصار كلمة قال فيها "تلتقي في هذا التجمع الاقتصادي، لنجدد وللأسف الصرخة التي أطلقناها في آخر لقاء، علماً تحرك هذه المرة ضمائر القوى السياسية، وتحضهم على تحمل مسؤولياتهم الوطنية ولو لمرة واحدة، من أجل إعادة النبض إلى اقتصادنا الوطني، الذي يعاني تباطؤاً شديداً منذ سنوات، والذي ازداد في الفترة الأخيرة نتيجة الجنوح عن تطبيق سياسة النأي بالنفس، وتصاعد حدة التشنج السياسي الداخلي، إلى جانب ارتفاع منسوب الفلتان الأمني الذي لم نعرف له مثيلاً حتى على امتداد سنوات الحرب اللبنانية". أضاف "إننا هنا لنقول للقوى السياسية على اختلافها، كفى هدرًا للمكونات الأساسية للاقتصاد اللبناني، كفى تهجيراً لأجيالنا وللسيَّاح والمستثمرين، كفى تلاعباً بمصير المواطنين وبمقدّرات البلاد والعباد. أن الأوان للبنان أن يضع حداً لسنين عذابه الطوال، وأن يتنقّس الصعداء، وأن نوَقّر الأمان الاجتماعي لأهله والاطمئنان على مستقبل أبنائه".

ورأى أن "التحذير الجديد الذي أطلقته دول مجلس التعاون الخليجي إلى رعاياها بعدم السفر إلى لبنان نتيجة انعدام الاستقرار، أمر بالغ الخطورة والحساسية وسيفاقم الأوضاع الاقتصادية من جرّاء غياب الأشقاء العرب ولا سيّما الخليجيون عن الربوع اللبنانية".

وتوجه القصار إلى الفرقاء السياسيين بأجمعهم بوقف الشحن الطائفي والمذهبي والعودة إلى كنف الدولة، وأدعوهم قبل فوات الأوان إلى الكف عن هدر الفرص التي تتاح إلى لبنان فرصة بعد فرصة، وإلى تحمل مسؤولياتهم تجاه البلاد والعباد في حاضرهم ومستقبلهم، والعودة بجدّ والتزام إلى الحوار وتلبية دعوة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في هذا المجال، وتسهيل مهمة الرئيس المكلف تمام سلام لتشكيل حكومة جديدة تتحمل مسؤولياتها في أسرع وقت ممكن. وقال: "تريدكم أيها السياسيون أن تلتزموا قولاً وفعلاً بسياسة النأي بالنفس وإعلان بعيداً، وذلك لتحسين لبنان الفعلي والأكيد من ما يعصف حولنا من أحداث. وأكد القصار أنّ "هذا التحرك، ليس الأول وبالطبع لن يكون الأخير، لذا نأمل أن تلقى صرختنا هذه أذاناً صاغية وأفعالاً حثيثة ونتائج مرضية، لأننا خلاف ذلك نوّكد أننا لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه التحديات الاقتصادية التي تطرق أبوابنا، كما ولن نسمح باستمرار تقويت وهدر الفرص التي تتاح لنا ولذلك سنسعى ونجهد ونعمل كما لم ننتقطع يوماً لحماية اقتصادنا من كل عثرة، ونجنّب وطننا كلّ ضيم، لنبني لنا ولأجيالنا وإنساننا وإن سجل إنجازاتنا هو خير شاهد لنا".

شقيير

وألقى رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير كلمة قال فيها "لم تنتفع كل التحذيرات التي أطلقناها في الماضي، وقوبلت جميع تحركاتنا ومناشداتنا بسلبية مريبة، وكأن ما نطالب به لا يعني كل مواطن. هناك ما يكفي من أدلة وتصرفات تجعلنا نؤمن أن ما يحصل هو مخطط مبرمج لضرب الاقتصاد وإفقار الناس". أضاف: "نحن لا نتحدث عن تباطؤ اقتصادي وتراجع معدلات النمو نحن اليوم أمام انهيار كامل وكساد غير مسبوق. لا يكاد يمر يوم إلا ونسمع عن إغلاق مصنع وإفلاس مؤسسة وهجرة رجال الأعمال. إننا أمام تهديد حقيقي لركائز الاقتصاد الوطني، فالأزمة الحالية تطال جميع القطاعات، وبالتالي جميع اللبنانيين". ورأى شقيير أن التحرك والتصعيد يجب أن يكون مركزاً باتجاه الطبقة السياسية التي لا تهتم إلا إذا هددت مصالحها. وقال: "صحيح أن الهيئات لا تستعمل الوسائل التعطيلية للضغط على المسؤولين المقصرين إلا أن هؤلاء لم يتركوا لنا خياراً، داعياً "الجميع إلى نبذ الاصطفافات المذهبية والفئوية والاتحاد خلف مطلب واحد: حماية الأرزاق ولقمة العيش". وقال شقيير: "احذروا ثورة الكريم إذا جاع، وشعبنا كريم وانتم تسعون لتجويعه. لن تنتفع النمر الزرقاء إذا



أفلس البلد. وأصحاب أرقام النمر الصغيرة لن يسلموا إذا أرقام مؤشرات الاقتصاد أصبحت أصفراً مكعبة بسبب ممارساتهم ولا مبالاتهم"، محذراً من أن الاحتقان السياسي يولد اضطرابات أمنية لكن الانهيار الاقتصادي سيفجر ثورة اجتماعية تسقط جميع المحرمات".

أضاف: "إزاء هذا الواقع الأليم ما زلنا من دون حكومة والطبقة السياسية تنتج أزمات محلية وإذا ضاقت بها السبل استوردت أزمات من الخارج". وناشد رئيس الجمهورية الذي ما زال يحظى باحترام وثقة الناس لكي يسارع بإطلاق حوار اقتصادي لإنقاذ الاقتصاد فلا يشهد عهده انهيار الاقتصاد. وقال: "لم يعد هناك وقت نضيقه في جدل عقيم فالمطلوب إنقاذ مصالح الناس وليس مصالح السياسيين"، داعياً كل المخلصين والنقابات وممثلي العمال والهيئات للتوحد حتى يكون لصرختنا صدى ولتحركنا وقع على الأرض". طرييه

وتحدث رئيس جمعية المصارف جوزف طرييه فقال: "إننا نجتمع اليوم مع الهيئات الاقتصادية لنطلق صرخة تحذيرية على ضوء الانزلاق التدريجي الذي يشهده لبنان نحو الفوضى نتيجة الأحداث في المنطقة التي بدأت تدق باب لبنان بقوة معرضة اقتصاده وأمنه ومعيشتة اللبنانيين للخطر". أضاف: "إننا نقول للجميع إسمعوا صوت الضمير قبل فوات الأوان. حيدوا البلاد عن كل الصراعات وخاصة عن الصراع الدائر في سوريا. أبعدوا شبح الفتنة عن لبنان إذ لا خيار أمام اللبنانيين إلا الوحدة. لا نقبل بأن نعود ساحة للصراعات الإقليمية والمذهبية، وقد ذاق لبنان في السابق مرارة تجربة الحرب الأهلية وأن تكرارها على أرضه لا سمح الله هو ضرب من الجنون".

وتوجّه الى رئيس الجمهورية بالقول: "يمر لبنان بظروف مصيرية نتيجة التطورات الحاصلة في المنطقة. ننق بأنكم لن تسمحوا للحرب السورية أن تمتد الى لبنان. لقد أعدنا بناء بلدنا بالكثير من الجهد والمال والدين العام، فلا تسمحوا بتحطيم هذه المعجزة العمرانية والاقتصادية لأنه لن تتوفر إمكانيات جديدة لإعادة تجربة الإعمار في بلد يدمر على أيدي أبنائه. لذلك نعتد عليكم في دعوة كل الأفرقاء السياسيين الى الالتزام بإعلان بعيدا من أجل العودة الى الحوار والتهذبة السياسية والأمنية، وإيلاء الاقتصاد ومعيشتة الناس الأولوية على الصراعات العنيفة".

كما خاطب الرئيس المكلف بالقول: "إن الهيئات الاقتصادية تشعر يومياً بحجم الخسائر الناتج عن غياب حكومة جديدة تدير شؤون البلاد: فالأوضاع المعيشية باتت تثقل بظلمها على المواطنين، والمقاطعة الخليجية للبنان تشتت مع كل تأثيراتها، والنسيج الاجتماعي في البلد يجري تمزيقه مذهبياً وطبقياً، والجيش اللبناني يجري استهدافه من أجل شل حركته في الحفاظ على السلم الأهلي"، آملاً أن "تزول سريعاً العوائق من أمام تشكيل حكومة تعيد الأمل الى اللبنانيين، وتتخذ الواقع الاقتصادي المتردي وتضرب بيد من حديد على الفتنة".

إفرايم

وألقى إفرايم كلمة قال فيها: "تداعينا اليوم، عل أصدااء الصراخ تصل إلى آذان لم تشأ أن تسمع طوال سنوات، فهل تفعل اليوم؟ تداعينا، لأننا نرفض الموت السريري لوطن. ولأننا، على الرغم من التحلل الكامل في جسد دولتنا وروحها، نعلنها بالفم الملآن: نحن أبناء رجاء. نحن أبناء قيامة. وكلما سدت الدروب أمامنا، خيارنا أن نشق طرقاً بأنفسنا. فنحن متجذرون في هذه الأرض، وقرارنا أن نبقي فيها".

وتوجه الى الشريك في عملية الإنتاج في القطاع العام بالقول: "لقد أعلنت استسلامك، وطالما أنت في



تخطيط وشلل ولا تستطيع أن تمد يد المساعدة، فرجاء استرح. رجاء كف عن عرقلة عملنا. لا تعاقب التوظيف في خلق فرص العمل. لقد تخاذلت طويلاً في إطلاق مشروع التشركة بين القطاعين العام والخاص. ولم تتفق على تنفيذ خطة واضحة لإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولم تنفذ قانون إعادة الهيكلة في قطاع الكهرباء. ولم تشرع قوانين تحد من الاستيراد وتزيد من التصدير. ولم تحم إنتاجنا الوطني من الإغراق. لم نر شيئاً من ذلك كله على الأرض"، مشيراً إلى أن "الصناعيين دخلوا في زمن الاتكال على الذات، ونحن على استعداد للقيام بعملنا وبعملك، لأننا رمز المقاومة الاقتصادية".

ودعا إفرام السياسيين إلى إسقاط التبعية لدول ومحاور إقليمية ودولية، والالتزام ببدء بعداء، وإنتاج قانون انتخابي عصري يكرّس المناصفة ويحمي الشراكة، والالتزام بحصرية القرارات في المؤسسات الدستورية.

وقال إفرام: "لقد آن الأوان لوضع خطة طوارئ تعزز وتدعم الصمود الصناعي وتنفذ الاقتصاد الوطني. الأشقر

ثم تحدث نقيب المؤسسات السياحية نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر، وقال: "ماذا نقول لأبناء القرى اللبنانية وهم طلاب مدارس وجامعات يعملون في معظم فنادق الجبل الذين يؤمنون قسماً من مصاريفهم، للأسف هذا العام هناك قسم كبير من فنادق لبنان لن تفتح أبوابها". أضاف: "نحن ناثرون لكن لا يمكننا القيام بشيء نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني". وأكد الأشقر أن "مطلبنا الوحيد هو الاستقرار لنتمكن من إعادة النهوض بلبنان، والدليل على ذلك أنه عندما تمّ الاتفاق على اسم رئيس للحكومة شعرنا بأن لبنان ينهض من جديد وأصبح هناك وعود عدة بصيف مثمر من سفراء دول عدة وخصوصاً من قبل سفير المملكة العربية السعودية في لبنان". وتابع الأشقر: "بعد حرب 17 سنة خلفت مئة ألف قتيل قلنا إنها حرب الآخرين على أرضنا، واليوم نشهد حربنا على أرض الآخرين، وقرار من هذا النوع له تداعيات خطيرة ومنها حظر مجيء الخليجيين إلى لبنان، الذي يشكلون نحو 65 في المئة من مداخل السياحة، و50 في المئة من الاستثمارات في البلد".

وقال: "لا خلاص لنا سوى خريطة الطريق التي رسمها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وهي حياد لبنان، وإلا نحن لسنا بعيدين عن أي بلد ثان، ومثلاً قبرص التي وقعت رغم أن أوروبا وراءها، لكن لبنان في حال وقع فلن يقف أحد إلى جانبه".

شماس

وألقى شماس كلمة قال فيها: "نحن موجودون هنا لكي نطلق صرخة مدوية ونقول إن قلوبنا ليست ملانة بالضعف والانكسار، إنما بالعزيمة والعنفوان والغضب. ونحن موجودون للقول بأن بعد اهتزاز الأمن السياسي والأمن العسكري، أصبح الأمن الاقتصادي الاجتماعي معرضاً للانهايار. ونحن موجودون في ضوء تخاذل الطبقة السياسية لنقول إن الهيئات الاقتصادية ستأخذ بيدها المبادرة وتقول: "الأمر الاقتصادي لنا".

أضاف: "بينما كنا نتوقع أن يطير مجلس النواب ويبقى موسم الصيف، وإذ بموسم الصيف يطير ويبقى المجلس النيابي". أضاف: "الحقيقة أن العنوان الرئيس لمآسينا الحالية يعود إلى كون "لا أحد موجود في مكانه الطبيعي، فالسائح الخليجي انكفأ عن بيروت وذهب إلى إسطنبول ودبي، والنازح السوري

هجر دياره وأتى الى لبنان، والمقاتل اللبناني ترك أرضه وعبر الى سوريا". وأشار الى أن غياب السائح الخليجي عن لبنان للشهر الـ13 على التوالي، يقض مضاجع الاقتصاد الوطني، وعلى رأسه قطاعي السياحة والتجارة. أما النزوح السوري، الذي ما فتئت الدولة تستخفّ بحجمه، فإنه تحوّل الى تسونامي يكاد يجرف لبنان ديمغرافياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً. والأخطر من كل ذلك هو تورّط بعض اللبنانيين في الأحداث الأليمة الدائرة في سوريا، باعتبار أن سوريا تحولت الى أرض جهاد، متجاهلين الانعكاسات المدمرة على لبنان واقتصاده". ورأى أن المطلوب "توافق اللبنانيين حول الجهاد أو الحياذ. فلا مجال للمساكنة أو التعايش بين: سياسة الجهاد واقتصاد الحياذ؟ والاختيار لا مفرّ منه"، وأعلن تأييده لإجراء حوار اقتصادي إنقاذي، برئاسة رئيس الجمهورية، مطالباً بإدراج بند وحيد على جدول أعماله وهو: "الإستراتيجية الدفاعية الاقتصادية"، وذلك لتسييج ما تبقى من قطاعات إنتاجية. كما دعا شماس الى "إيجاد شعار يوحد اللبنانيين خلافاً للثالوث المعروف الذي يفرّقهم. وهو: "الوطن والمجتمع والاقتصاد".

عرييد

وتلا رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز شارل عرييد مقررات لقاء الهيئات الاقتصادية، جاء فيها "لم يشهد لبنان مرحلة بلغ فيها الأمر ما بلغه الآن من الخطورة. حكومة مستقيلة، حكومة منتظرة، أمام تشكيلها عراقيل كثيرة، فراغ يهدد مجلس النواب والمؤسسات الدستورية، إدارة مستقيلة من مهماتها، خلافات سياسية على أشدها، اشتباكات هنا واشتباكات هناك وجمود يهدد جميع القطاعات الاقتصادية، وانطلاقاً من كل ذلك:

- تحذر الهيئات الاقتصادية من العواقب الوخيمة للجمود الذي أدى الى تراجع مخيف في المؤشرات الاقتصادية. فمؤشر ثقة المستهلك انخفض بنسبة 37 بالمئة، وعدد السياح بنسبة 17,5 بالمئة، والاستثمار الأجنبي بنسبة 68,6 بالمئة.

- تدعو الهيئات الاقتصادية، وبإصرار، الى تنفيذ خطوات إنقاذية، أهمها، تشكيل حكومة متجانسة وفاعلة وقادرة، لإنعاش الاقتصاد وتحقيق آمال اللبنانيين.

- تناشد الهيئات الاقتصادية رئيس الجمهورية، السعي لدى الأفرقاء السياسيين الى تجديد الالتزام بمبادئ "إعلان بعدا" وروحته، لناحية تشجيع الحوار والتهذئة الأمنية والسياسية وخاصة الإعلامية، وتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية.

- تدعو الهيئات رئيس الجمهورية للعمل على إنتاج "إعلان بعدا اقتصادي"، يحدّد ويدعم الاقتصاد على أساس معادلة: الإنتاجية والتنافسية والعدالة الاجتماعية.

- تؤكد الهيئات على دور الجيش اللبناني في الإمسك بالأمن وضرب المخلين بيد من حديد.

- تنبّه الهيئات على ضرورة إيجاد حلول إنسانية، لقضية النازحين السوريين، لكي لا يشكلوا عبئاً وخطراً بنيوياً على مجتمع يرزح أصلاً تحت أعباء اقتصادية ومعيشية مزمنة.

- تؤكد الهيئات أن من واجبها إطلاق هذه الصرخة الجديدة، نظراً الى تمادي أهل السياسة في إهمال أبسط واجباتهم تجاه مجتمعهم، وتحميلهم مسؤولية التردّي المستمر.

- تتوجه الهيئات الاقتصادية بنداء الى المجتمع اللبناني، من عمال وأصحاب عمل، من منتجين وأصحاب قلم ومهن حرة، والى كافة هيئات المجتمع، لحماية مصالحهم الحيوية، وليشكلوا حلقة ضغط وتأثير وليبادروا إلى إعلان رفض الواقع المهيّن.

في الختام، وإذ تؤكد الهيئات الاقتصادية مجدداً إيمانها بقدرة اللبنانيين على العمل معا لتخطي المصاعب والمحن، تعلن الهيئات أن اليوم هو بداية تحركها التحذيري، وسيليه سلسلة من التحركات التصعيدية. فلا يمكن أن نستمر بتلقي الضربات، في حين يطلب منا القيام بواجباتنا وكأن البلد والاقتصاد بألف خير. كفى! كفى!.

[Back to Top](#)

l'orient
LE JOUR

Les organismes économiques tirent la sonnette d'alarme

Conjoncture Les organismes économiques, réunis hier au BIEL, ont appelé à sauver l'économie d'un pays, selon eux, en plein naufrage.

« Le Liban n'a jamais vécu de situation à ce point grave. Un gouvernement démissionnaire, (...) un vide constitutionnel, des conflits politiques, des affrontements ici et là, une inertie qui menace l'ensemble des secteurs économiques du pays... »

C'est par ces termes, résumés par le président de l'Association pour la franchise, Charles Arbid, que les organismes économiques se sont exprimés hier lors d'une réunion élargie qui s'est tenue au Pavillon royal du BIEL, à Beyrouth.

Le but de cette rencontre : « pousser un cri de colère », tirer la sonnette d'alarme face à la situation actuelle au Liban, appeler à l'apaisement et au dialogue pour que la vie économique du Liban reprenne son cours habituel. Et, de plus, respecter la déclaration de Baabda, qui stipule la distanciation du Liban à l'égard des crises régionales, notamment syrienne.

La plupart des grands acteurs du secteur privé se sont donc retrouvés afin de

lancer, en commun, leur « SOS », dont le président des organismes économiques et ancien ministre Adnane Kassab, le président de l'Union des Chambres de commerce, d'industrie et d'agriculture, Mohammad Chouairi, le président de l'Association des banques, Joseph Torbey, le président de l'Association des industriels, Neemat Frem, le président de l'Association des commerçants de Beyrouth, Nicolas Chammas, et M. Arbid.

« Arrêtez ! »

« Nous disons à l'ensemble des partis politiques : Arrêtez ! a martelé, lors de son intervention, M. Kassab. Arrêtez de dilapider les composants essentiels de l'économie libanaise, arrêtez de faire fuir les jeunes, les touristes et les investisseurs, arrêtez de jouer avec l'avenir des Libanais (...). Notre pays est confronté à des circonstances difficiles », a-t-il affirmé, mettant notamment l'accent sur le recul enregistré au niveau de la plupart des indicateurs

économiques et les répercussions « significatives » qu'une détérioration supplémentaire de la situation pourrait avoir sur la croissance du pays.

« Je m'adresse donc aux principaux partis pour leur demander de mettre un terme aux provocations confessionnelles (...), d'assumer leurs responsabilités envers ce pays, de retourner s'asseoir à la table de dialogue et de faciliter le travail du Premier ministre désigné Tammam Salam, afin d'obtenir la formation d'un nouveau gouvernement dans les plus brefs délais », a-t-il poursuivi.

« Nos mises en garde n'ont servi à rien, a constaté, pour sa part, M. Chouairi. C'est comme si la destruction de l'économie libanaise avait été préméditée. (...) Nous ne sommes pas confrontés à un ralentissement économique et au recul des principaux indicateurs de croissance, nous faisons aujourd'hui face à un effondrement complet ainsi qu'à une récession sans précédent. »

« Nous refusons que ce pays soit dans un état de mort



« Arrêtez de dilapider les composants essentiels de l'économie libanaise, arrêtez de faire fuir les jeunes, les touristes et les investisseurs, arrêtez de jouer avec l'avenir des Libanais », s'est écrié le président des organismes économiques et ancien ministre Adnane Kassab.

cérébrale, s'est exclamé, pour sa part, M. Frem. Nous ne plions pas. Nous, les industriels, nous nous battons bec et ongles afin de préserver notre production et générer des opportunités d'emploi. »

M. Chammas, pour sa part, a déploré la fuite des

touristes en provenance du Golfe « pour le treizième mois consécutif » et l'arrivée d'un véritable « tsunami » de réfugiés syriens aux lourdes conséquences démographiques, sécuritaires, économiques, etc. La crise syrienne et son impact sur le pays étaient,

évidemment, au cœur des problématiques soulevées par les organismes économiques lors de cette réunion « qui ne sera pas la seule, d'autres suivront », a indiqué M. Kassab. Et de conclure : « Nous espérons que notre cri sera entendu. »

[Back to Top](#)

الإقتصاد

الهيئات الاقتصادية أطلقت للمرة الثالثة صرخة غضب «لن يبقى بلد واقتصاد»
«ليس تحذيراً فحسب بل لوضع المواطن اللبناني بين خيارى التجويع أو الإكتفاء»
الأربعاء، 12 حزيران 2013 الموافق 3 شعبان 1434 هـ

بقلم عزة الحاج حسن شباني



FRANSABANK

Media Monitoring Template vierge.doc

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Page | 11 of 24



الهيئات الاقتصادية خلال إطلاقها صرختها الثالثة في البيلال (تصوير: محمود يوسف)

ليست هي المرة الأولى التي تعلو فيها صرخة الهيئات الاقتصادية غضباً من تدهور الاقتصاد وقطاعاته وليست المرة الأولى التي تطلق فيها التحذيرات إنما هي المرة الأولى التي يشارف فيها اقتصاد لبنان على الانهيار ما شكل دافعاً قوياً لمحاولة وقوف الاقتصاديين في وجه سياسيي البلد للحد من تجاذباتهم التي تكاد تؤدي بلبنان واقتصاده. «ماذا فعلتم بالبلد؟» سؤال طرحته الهيئات الاقتصادية «في ضوء الإنزلاق التدريجي الذي يشهده لبنان نحو الفوضى نتيجة الأحداث في المنطقة التي بدأت تدق باب لبنان بقوة معرضة إقتصاده وأمنه ومعيشة اللبنانيين للخطر»، فتداعت إلى لقاء موسع في مجمع «بيلال» قبل ظهر أمس تحت عنوان «صرخة الغضب التحذيرية ليبقى بلد واقتصاد...» لكي يسمع الجميع «صوت الضمير قبل فوات الأوان، حيدوا البلاد عن كل الصراعات». معظم أركان الهيئات الاقتصادية اعربوا في أحاديث جانبية عن أملهم في أن تسمع صرختهم «لإنقاذ ما بقي لنا من الاقتصاد» إلا أن رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير وفي حديث لـ «اللواء» قال: صرختنا اليوم لن تكون للتحذير إنما لمخاطبة الرأي العام اللبناني ووضعه في الصورة الاقتصادية الحقيقية للبلد وعلى الشعب اللبناني أن يختار إما التجويع أو الاستقرار والازدهار. وأضاف: لا أعول كثيراً على السياسيين ولكن لدينا بعض الأمل في أن يساهم اللبنانيون معنا بالضغط على السياسيين للإنكفاء عن التجاذبات السياسية وإنقاذ البلد لافتاً الى خطورة المرحلة «إذ أننا لم نشهد حالات فقر كالتى نشهدها اليوم حتى أننا بتنا نسمع عن حالات لسرقة دواء أو قوت يومي».

صرخة غضب

في حضور حشد من أركان القطاع الخاص وفاعلياته وهيئاته وغياب ممثلي الطبقة السياسية وقبادة الاتحاد العمالي العام لوجودها خارج البلاد، أفضى اللقاء إلى سلسلة توصيات ليس أهمها دعوة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى «العمل على انتاج «إعلان بعيدا اقتصادي» يحدد الاقتصاد ويدعمه على اساس معادلة: الانتاجية والتنافسية والعدالة الاجتماعية»، معلنة ان اليوم (أمس) هو بداية تحركها التحذيري وسيليه سلسلة من التحركات التصعيدية «فلا يمكن ان نستمر في تلقي الضربات، في حين يُطلب منا القيام بواجباتنا وكأن البلد والاقتصاد بالف خير».

القصار

بداية ألقى رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار كلمة مما قال فيها: إننا هنا لنقول للقوى السياسية على اختلافها، «كفى» هدرًا للمكونات الأساسية للاقتصاد اللبناني، «كفى» تهجيراً لأجيالنا وللسياح والمستثمرين، «كفى» تلاعباً بمصير المواطنين وبمقدّرات البلاد والعباد. أن الأوان للبنان أن يضع حداً لسنين عذابه الطوال، وأن يتنقّس الصعداء، وأن نوثر الأمان الإجتماعي لأهله والإطمئنان إلى مستقبل أبنائه، بعيداً مما نشهده من هنا وهناك من ممارسات من شأنها الإضعاف من منعتة، وزيادة القلق بين أبنائه في ظل ظروف سياسية واقتصادية بالغة التعقيد تشهدها دول منطقتنا العربية ولا سيما سوريا. واختصر بالقول: إن بلدنا يعاني من ظروف شديدة القسوة على الصعد السياسية والاقتصادية

والإجتماعية، ولكننا في المقابل من موقعنا كقطاع خاص خبرنا وتجاوزنا في الماضيين القريب والبعيد، ظروفًا لا سيما على الصعيد الاقتصادي أكثر حدة، فالف تحية لكم على صمودكم وإصراركم على الإنتاج في ظرفٍ مهمٍّ صاق لم تضيق فيه وسيلة للاستمرار في هذا الإنتاج. وتوجّه باسم كل مواطن في لبنان إلى الأفرقاء السياسيين بأجمعهم بوقف الشحن الطائفي والمذهبي والعودة إلى كنف الدولة داعياً قبل فوات الأوان إلى الكف عن هدر الفرص التي تتاح للبنان فرصة بعد فرصة.

وختم القصار بالقول: هذا التحرك، ليس الأول وبالطبع لن يكون الأخير، لذا نأمل أن تلقى صرختنا هذه أذاناً صاغية وأفعالاً حثيثة ونتائج مرضية.

طربيه

ثم ألقى رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه كلمة مما جاء فيها: إننا ننادي الأكثرية الصامتة في لبنان ألا تبقى صامتة أمام تهديم بناء الدولة، ألا تبقى صامتة أمام تعطيل التوافق على قانون إنتخابي أو إرجاء الإنتخابات النيابية، ألا تبقى صامتة على تدمير الإقتصاد وتهديد معيشة اللبنانيين في باب رزقهم. إننا نقول للجميع إسمعوا صوت الضمير قبل فوات الأوان. حيدوا البلاد عن كل الصراعات وخصوصاً عن الصراع الدائر في سوريا. أبعدوا شبح الفتنة عن لبنان إذ لا خيار أمام اللبنانيين إلا الوحدة. لا نقبل بأن نعود ساحة للصراعات الإقليمية والمذهبية، وقد ذاق لبنان في السابق مرارة تجربة الحرب الأهلية وأن تكرارها على أرضه - لا

سمح الله - هو ضرب من الجنون.

ودعا اللبنانيين الذين اعتادوا الخلافات السياسية أن يجمّدوا هذه الخلافات ولو مؤقتاً، في وقت يشتد الصراع الدولي في المنطقة وعليها، مع ما يوقظه هذا الصراع من فتن مذهبية وعقائدية، وما سيجرّه من تداعيات على الكيانات الوطنية والأنظمة السياسية. وتوجه طربيه الى الرئاسات الثلاث بمن فيها الرئيس المكلف طالباً منهم إنقاذ الواقع الإقتصادي المتردي والضرب بيد من حديد لدرء الفتنة الهوجاء.

شقيير

أما رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير فقال: لم تنفع كل التحذيرات التي أطلقناها في الماضي، وقوبلت جميع تحركاتنا ومناشداتنا بسلبية مربية، وكأن ما نطالب به لا يعني كل مواطن هناك ما يكفي من أدلة وتصرفات تجعلنا نؤمن بأن ما يحصل هو مخطط مبرمج لضرب الإقتصاد وإفقار الناس دخلنا في المحذور ولم تعد تنفع العبارات الديبلوماسية والمناشدات نحن لا نتحدث عن تباطؤ اقتصادي وتراجع معدلات -علامات الأزمة الاقتصادية لا يكاد يمرّ يوماً إلا ونسمع عن إغلاق مصنع وإفلاس مؤسسة وهجرة رجال الأعمال. إننا أمام تهديد حقيقي لركائز الإقتصاد الوطني، فالأزمة الحالية تطال جميع القطاعات وبالتالي جميع اللبنانيين.

وتابع: يجب أن يكون التحرك والتصعيد مركزين في اتجاه الطبقة السياسية التي لا تهتم إلا إذا هددت مصالحها صحيح أن الهيئات الاقتصادية لا تستعمل الوسائل التعطيلية للضغط على المسؤولين المقصرين إلا أن هؤلاء لم يتركوا لنا خياراً. أدعو الجميع إلى نبذ الإصطفافات المذهبية والفئوية والاتحاد خلف مطلب واحد: حماية الأرزاق ولقمة العيش. فليغلقوا ماكيناتهم التحريضية حتى لا تقفل مؤسساتنا.

وحذر شقيير بالقول: احذروا ثورة الكريم إذا جاع، وشعبنا كريم وانتم تسعون إلى تجويعه. لن تنفع النمر الزرقاء إذا أفلس البلد. واصحاب أرقام النمر الصغيرة لن يسلموا إذا أرقام مؤشرات الإقتصاد أصبحت أصفراً مكعبة بسبب ممارساتهم ولا مبالاتهم.

افرام

من جهته، رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام قال: تداعينا اليوم لأننا نرفض الموت السريري لوطن، ولأننا على رغم التحلل الكامل في جسد دولتنا وروحها، نعلنها بالفم الملآن: نحن أبناء رجاء، نحن أبناء قيامة، وكلما سدّت الدروب أمامنا، خيارنا أن نشق طرقاً بنافسنا. فنحن متجذرون في هذه الأرض، وقرارنا أن نبقي فيها.

وتابع: لن نركع، نقولها اليوم بصوت هادر لن ينفع معنا الشلل العام لن يردعنا إطفاء محركات الدولة، وانهيائ مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى، فنحن صناعيو لبنان، يزداد تصميمنا على التحدي والنجاح كلما اشتدت الصعاب ونحن صناعيو لبنان، سنقاتل بأسناننا وأظفارنا لنحافظ على رسالة الإنتاج والوفاء بفتح فرص العمل وإلى الشريك في عملية الإنتاج في القطاع العام نقول: أعلنت استسلامك، وطالما أنت في تخبط وشلل ولا تستطيع أن تمد يد المساعدة، فرجاء استرح.

الأشقر

ثم تحدث نقيب المؤسسات السياحية نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر، فقال: مطلبنا الوحيد هو الاستقرار لنتمكن من إعادة النهوض بلبنان، والدليل على ذلك أنه عندما تمّ الاتفاق على اسم رئيس للحكومة شعرنا بأن لبنان ينهض من جديد وأصبح هناك وعود عدة بصيف مثمر من سفراء دول عدة وخصوصاً من قبل سفير المملكة العربية السعودية في لبنان، مطالباً بـ «الامن والاستقرار ولا خلاص لنا سوى خريطة الطريق التي رسمها رئيس الجمهورية

Back to Top



٣ تمة لقاء الهيئات الاقتصادية يطلق صرخة غضب حذيرية بعد بلوغ الإنهيار ..

وكلما سدت الشروب أمامنا، خيارنا أن نشق طرقا لنا بأنفسنا. فنحن متجنزون في هذه الأرض، وقرارنا أن نبقى فيها. وقال: «لن نركع. نقولها اليوم بصوت هادر. لن ينفع معنا الشلل العام. لن يردعنا إطفاء محركات الدولة، وإنهيار مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى. وتوجه إلى السياسيين: «استقظوا التبعية لدول ومحاور إقليمية ودولية، والتزموا نداء بعيدا. فما من أحد يريد مصلحة شعبنا، إلا إذا تماشت مع مصالحه. شكلوا حكومة ترسي الأمن وتحمل هموم الناس. أنتجوا قانونا انتخابيا عصريا يكرس المناصفة ويحمي الشراكة. والتزموا حصريّة القرارات في المؤسسات الدستورية، ويعدّها اذهبوا إلى الانتخابات. أوقفوا الانزلاق نحو الهاوية.

لقد أن الأوان لوضع خطة طوارئ تعزز وتدعم الصمود الصناعي وتنقذ الاقتصاد الوطني. أن الأوان لتتركوا أن أولوية شعبنا هي العيش بفرح وكرامة. وبصراحة أقول: تراجعوا عن أولوياتكم المختلفة واجعلوا هذه أولوياتكم. وتعالوا نتج وننمو معا. تعالوا نعيش ونتألق ونبدع معا.

أجعلوا السياسة هنا شريفا فنحنو كلنا، ويربح لبنان».

شماس

والقى رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، كلمة رأى فيها أن «كل سنة نمر نرحم على الفائتة. وكل مؤتمر يتم تنظيمه يكون أخطر من الذي سبقه. المؤتمرات الأخيرة كان موضوعها اجتماعا مهينيا، مثلا كيفية التعامل مع زيادة الأجور أو سلسلة الرتب والرواتب. أما اليوم، فالتحريك له طابع مصيري ووجودي: هل يبقى لنا إقتصاد أم لا؟ هل يبقى لنا بلد أم لا؟

وقال: «بصفتي رئيس جمعية تجار بيروت، أرى أنه إذا استمر النزف الإقتصادي على هذا النحو، سوف يأتي يوم ألتقي فيه التجار البيارة في بلاد المهجر، باريس أو برلين أو بوسطن أو بيجنغ، بعد أن يكونوا

قد أرغمتهم الظروف على مغادرة بيروت. نحن غير موجودين هنا اليوم لكي نبرهن للمرة الألف أن الهيئات الإقتصادية موحدة، في حين أن الطبقة السياسية مشرذمة. ولا نحن موجودون من أجل تقديم صلاة الإستمطار جماعيا، لربما تلطف علينا السماء وتحرك الوضع شيئا ما على مشارف فصل الصيف، لكي نعوض - ولو جزئيا، الخسائر المتراكمة. ولا نحن موجودون للبقاء والنحيب والإستسلام ورفع الرايات البيضاء. بالعكس تماما، نحن موجودون هنا لكي نطلق صرخة مدوية ونقول إن قلوبنا ليست ملائمة بالضعف والانتكاس، إنما بالعزيمة والعنفوان والغضب ونحن موجودون للقول إن بعد إهتزاز الأمن السياسي والأمن العسكري، أصبح الأمن الإقتصادي الإجتماعي معرضا للإنهيار.

ونحن موجودون في ضوء تخاذل الطبقة السياسية لنقول إن الهيئات الإقتصادية ستأخذ بيدها المبادرة وتقول «الامر الإقتصادي لنا! وسأل: «ما هو المطلوب إذا؟

أولا: توافق اللبنانيين حول الجهاد أو الحياء، فلا مجال للمساكنة أو التعايش بين سياسة الجهاد وإقتصاد الحياء، والاختيار لا مفر منه.

ثانيا: على الطبقة السياسية أن تتحمل مسؤولياتها بعدما مدت لنفسها بوقاحة. فإما أن تؤمن لنا الإستقرار، أو أن نخرج الدجالين من الهيكل.

ثالثا: تؤيد إجراء حوار إقتصادي إنقاذي، برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، ونطالب بإدراج بند وحيد على جدول أعماله وهو: «الإستراتيجية الدفاعية الإقتصادية»، وذلك لتسييج ما تبقى من قطاعات إنتاجية.

رابعا: إيجاد شعار يوحد اللبنانيين خلافا للثلاثوث المعروف الذي يفرقهم، فهلا تبيننا شعار: «الوطن والمجتمع والإقتصاد؟

وختم: «وطن واحد، مجتمع واحد، إقتصاد واحد. فإما أن نعيش موحدين، أو أن نموت مشرذمين».

وكلما سدت الشروب أمامنا، خيارنا أن نشق طرقا لنا بأنفسنا. فنحن متجنزون في هذه الأرض، وقرارنا أن نبقى فيها. وقال: «لن نركع. نقولها اليوم بصوت هادر. لن ينفع معنا الشلل العام. لن يردعنا إطفاء محركات الدولة، وإنهيار مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى. وتوجه إلى السياسيين: «استقظوا التبعية لدول ومحاور إقليمية ودولية، والتزموا نداء بعيدا. فما من أحد يريد مصلحة شعبنا، إلا إذا تماشت مع مصالحه. شكلوا حكومة ترسي الأمن وتحمل هموم الناس. أنتجوا قانونا انتخابيا عصريا يكرس المناصفة ويحمي الشراكة. والتزموا حصريّة القرارات في المؤسسات الدستورية، ويعدّها اذهبوا إلى الانتخابات. أوقفوا الانزلاق نحو الهاوية.

لقد أن الأوان لوضع خطة طوارئ تعزز وتدعم الصمود الصناعي وتنقذ الاقتصاد الوطني. أن الأوان لتتركوا أن أولوية شعبنا هي العيش بفرح وكرامة. وبصراحة أقول: تراجعوا عن أولوياتكم المختلفة واجعلوا هذه أولوياتكم. وتعالوا نتج وننمو معا. تعالوا نعيش ونتألق ونبدع معا.

أجعلوا السياسة هنا شريفا فنحنو كلنا، ويربح لبنان».

شماس

والقى رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، كلمة رأى فيها أن «كل سنة نمر نرحم على الفائتة. وكل مؤتمر يتم تنظيمه يكون أخطر من الذي سبقه. المؤتمرات الأخيرة كان موضوعها اجتماعا مهينيا، مثلا كيفية التعامل مع زيادة الأجور أو سلسلة الرتب والرواتب. أما اليوم، فالتحريك له طابع مصيري ووجودي: هل يبقى لنا إقتصاد أم لا؟ هل يبقى لنا بلد أم لا؟

وقال: «بصفتي رئيس جمعية تجار بيروت، أرى أنه إذا استمر النزف الإقتصادي على هذا النحو، سوف يأتي يوم ألتقي فيه التجار البيارة في بلاد المهجر، باريس أو برلين أو بوسطن أو بيجنغ، بعد أن يكونوا

[Back to Top](#)

الذيار



الذيار
الجريدة، سياسية، مستقلة، المحايدة في كل دور

الصفحة الرئيسية < إقتصاد < إقتصاد محلي
إقتصاد محلي

**الإقتصاديون يُطلقون صرخة الغضب ضد السياسيين : كفى ...
ضرورة التركيز على الإنهيار الإقتصادي وإعلان بعدا وتشجيع
الحوار**

2013/06/12 | (0)

SHARE



أضف
تعليقاً



FRANSABANK

Media Monitoring Template vierge.doc

Page | 15 of 24

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.



نظمت الهيئات الاقتصادية في لبنان، لقاء موسعا في الببال بعنوان «صرخة الغضب التحذيرية ليبقى بلد واقتصاد»، حضره حشد من الشخصيات الاقتصادية والصناعية ورجال الأعمال والمهتمين.

{ القصار }
بعد النشيد الوطني، تحدث رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، وقال: «نلتقي اليوم في هذا التجمع الاقتصادي، لنجدد وللأسف الصرخة التي أطلقناها في آخر لقاء، عليها تحرك هذه المرة ضمائر القوى السياسية، وتحثهم على تحمل مسؤولياتهم الوطنية ولو لمرة واحدة، من أجل إعادة النض إلى اقتصادنا الوطني، الذي يعاني تباطؤا شديدا منذ سنوات عديدة. وأكد «أنا هنا لنقول للقوى السياسية على اختلافها، «كفى» هدرا للمكونات الأساسية للاقتصاد اللبناني، «كفى» تهجيرا لأجيالنا وللسياح والمستثمرين، «كفى» تلاعبا بمصير المواطنين ومقدرات البلاد والعباد. أن الأوان للبنان أن يضع حدا لسنين عذابه الطوال، وأن يتنفس الصعداء، وأن يوفر الأمان الاجتماعي لأهله والإطمئنان على مستقبل أبنائه، بعيدا عن ما نشهده من هنا وهناك من ممارسات من شأنها الإضعاف من منعه، وزيادة القلق بين أبنائه في ظل ظروف سياسية واقتصادية بالغة التعقيد تشهدها دول منطقتنا العربية ولا سيما سوريا». واعتبر أنه «أمام هذا كله، لا بد من التحذير من أن أي تدهور في هذا المجال سيكون له تداعيات مؤثرة ليس فقط على الحركة الاقتصادية بشكل عام بل على حركة الإستثمارات بشكل خاص على المستويين الداخلي والخارجي».

وقال: «بكل ما هو حق، وباسم كل مواطن حر في لبنان، وهم كثر، أتوجه إلى الأفرقاء السياسيين بأجمعهم لوقف الشحن الطائفي والمذهبي والعودة إلى كنف الدولة، وأدعوهم قبل فوات الأوان إلى الكف عن هدر الفرص التي تتاح للبنان فرصة بعد فرصة، وإلى تحمل مسؤولياتهم تجاه البلاد والعباد في حاضرمهم ومستقبلهم، والعودة بجد والتزام إلى الحوار وتلبية دعوة فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في هذا المجال، وتسهيل مهمة الرئيس المكلف تمام سلام لتشكيل حكومة جديدة تتحمل مسؤولياتها في أسرع وقت ممكن. وختم: «إن هذا التحرك، ليس الأول، وبالطبع لن يكون الأخير، لذا نأمل أن تلقى صرختنا هذه أذانا صاغية وأفعالا حثيثة ونتائج مرضية، لأننا خلاف ذلك نؤكد أننا لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه التحديات الاقتصادية التي تطرق أبوابنا، كما لن نسمح باستمرار تفويت وهدر الفرص التي تتاح لنا ولذلك سنسعى ونجهد ونعمل كما لم نقطع يوما لحماية اقتصادنا من كل عثرة، ونجنب وطننا كل ضيم، لنبني لنا ولأجيالنا وإنساننا وإن سجل إنجازاتنا هو خير شاهد لنا».

{ شقير }
وتلاه رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير: «لم تنفع كل التحذيرات التي أطلقناها في الماضي، وقوبلت جميع تحركاتنا ومناشداتنا بسلبية مريبة، وكأن ما نطالب به لا يعني كل مواطن. هناك ما يكفي من ادلة وتصرفات تجعلنا نؤمن أن ما يحصل هو مخطط مبرمج لضرب الاقتصاد وإفقار الناس.

لقد دخلنا في المحذور ولم تعد تنفع العبارات الدبلوماسية والمناشدات. نحن لا نتحدث عن تباطؤ اقتصادي وتراجع معدلات النمو نحن اليوم أمام انهيار كامل وكساد غير مسبوق. إن الهيئات الاقتصادية هي أول من يلتقط علامات الأزمة الاقتصادية. لا يكاد يمر يوم إلا ونسمع عن إغلاق مصنع وإفلاس مؤسسة وهجرة رجال الأعمال. أننا أمام تهديد حقيقي لركائز الاقتصاد الوطني، فالأزمة الحالية تطال جميع القطاعات، وبالتالي جميع اللبنانيين. وأكد أن «الاحتقان السياسي يولد اضطرابات أمنية لكن الانهيار الاقتصادي سيفجر ثورة اجتماعية تسقط جميع المحرمات. نحن نشهد هذه الأيام عددا من الأحداث المؤلمة التي تؤثر إلى حجم الحاجة والعوز اللذين يعاني منهما المواطن».

وإزاء هذا الواقع الأليم ما زلنا من دون حكومة والطبقة السياسية تنتج أزمات محلية وإذا ضاقت بها السبل استوردت أزمات من الخارج، وكل ذلك دون الالتفات إلى هموم الناس الذين يدعون تمثيلهم. وحتى يتجنبوا المحاسبة من الناس ألغيت الانتخابات. نحن نناشد حكمة رئيس البلاد الذي ما زال يحظى باحترام وثقة الناس لكي يسارع بإطلاق حوار اقتصادي لإنقاذ الاقتصاد فلا يشهد عهده انهيار الاقتصاد.

{ افرام }

وتلاه رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرام: «لن نركع. نقولها اليوم بصوت هادر. لن ينفع معنا الشلل العام. لن يردعنا إطفاء محركات الدولة، وانهيار مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى. فنحن صناعي لبنان، يزداد تصميمنا على التحدي والنجاح كلما اشتدت الصعاب. وسنقاتل بأسناننا وأظافرنا لنحافظ على رسالة الإنتاج والوفاء بفتح فرص العمل. وإلى الشريك في عملية الإنتاج في القطاع العام نقول: لقد أعلنت استسلامك، وطالما أنت في تخطيط وشلل ولا تستطيع أن تمد يد المساعدة، فرجاء استرح. رجاء، كف عن عرقلة عملنا. لا تعاقب التوظيف في خلق فرص العمل. لقد تخاذلت طويلا في إطلاق مشروع التشركة بين القطاعين العام والخاص. ولم تتفق على تنفيذ خطة واضحة لإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولم تنفذ قانون إعادة الهيكلة في قطاع الكهرباء. ولم تشرع قوانين تحد من الاستيراد وتزيد من التصدير. ولم تحم إنتاجنا الوطني من الاغراق. لم نر شيئا من ذلك كله على الأرض.

وتوجه الى السياسيين: «اسقطوا التبعية لدول ومحاور إقليمية ودولية، والتزموا نداء بعددا. فما من أحد يريد مصلحة شعبنا، إلا إذا تماشت مع مصالحه. شكلوا حكومة ترسي الأمن وتحمل هموم الناس. أنتجوا قانونا انتخابيا عصريا يكرس المناصفة ويحمي الشراكة. والتزموا حصريّة القرارات في المؤسسات الدستورية، وبعدها اذهبوا الى الانتخابات. أوقفوا الانزلاق نحو الهاوية. لقد أن الأوان لوضع خطة طوارئ تعزز وتدعم الصمود الصناعي وتنقذ الاقتصاد الوطني. آن الأوان لتدركوا أن أولوية شعبنا هي العيش بفرح وكرامة.

{ شماس }

وألقي رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، كلمة رأى فيها أن «كل سنة تمر نترحم على الفائتة. وكل مؤتمر يتم تنظيمه يكون أخطر من الذي سبقه. المؤتمرات الأخيرة كان موضوعها اجتماعيا مهنيا، مثلا كيفية التعامل مع زيادة الأجور أو سلسلة الرتب والرواتب، أما اليوم، فالتحرك له طابع مصري ووجودي: هل يبقى لنا إقتصاد أم لا؟ هل يبقى لنا بلد أم لا؟»

وقال: «بصفتي رئيس جمعية تجار بيروت، أرى أنه - إذا إستمر النزف الإقتصادي على هذا النحو، سوف يأتي يوم ألتقي فيه التجار البارتة في بلاد المهجر، باريس أو برلين أو بوسطن أو بيجنغ، بعد أن يكونوا قد أرغمتهم الظروف على مغادرة بيروت. نحن غير موجودين هنا اليوم لكي نبرهن للمرة الألف أن الهيئات الإقتصادية موحدة، في حين أن الطبقة السياسية مشرذمة. ولا نحن موجودون من أجل تقديم صلاة الإستمطار جماعيا، لربما تلطف علينا السماء وتحرك الوضع شيئا ما على مشارف فصل الصيف، لكي نعوض - ولو جزئيا، الخسائر المتراكمة.

ولا نحن موجودون للبكاء والنحيب والإستسلام ورفع الرايات البيضاء. بالعكس تماما، نحن موجودون هنا لكي نطلق صرخة مدوية ونقول إن قلوبنا ليست ملآنة بالضعف والانكسار، إنما بالعزيمة والعنفوان والغضب. ونحن موجودون للقول إن بعد إهتزاز الأمن السياسي والأمن العسكري، أصبح الأمن الإقتصادي الإجتماعي معرضا للإنهيار.

ونحن موجودون في ضوء تخاذل الطبقة السياسية لنقول إن الهيئات الإقتصادية ستأخذ بيدها المبادرة وتقول «الأمر الإقتصادي لنا! فبينما كنا نتوقع أن يطير مجلس النواب ويبقى موسم الصيف، وإذ بموسم الصيف يطير ويبقى المجلس النيابي.

وسأل: «ما هو المطلوب إذا؟

- أولا: توافق اللبنانيين حول الجهاد أو الحياد، فلا مجال للمساكنة أو التعايش بين سياسة الجهاد وإقتصاد الحياد، والإختيار لا مفر منه.

- ثانيا: على الطبقة السياسية أن تتحمل مسؤولياتها بعدما مددت لنفسها بوقاحة. فإما أن تؤمن لنا الإستقرار، أو أن نخرج الدجالين من الهيكل.

- ثالثا: نؤيد إجراء حوار إقتصادي إنقاذي، برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، ونطالب بإدراج بند وحيد على جدول أعماله وهو: «الإستراتيجية الدفاعية الإقتصادية»، وذلك لتسييج ما تبقى من قطاعات إنتاجية.

- رابعا: إيجاد شعار يوحد اللبنانيين خلافا للثالوث المعروف الذي يفرقهم، فهلا تبيننا شعار: «الوطن والمجتمع والإقتصاد»؟

وختم: «وطن واحد، مجتمع واحد، إقتصاد واحد. فإما أن نعيش موحدين، أو أن نموت مشرذمين».

{ الاشقر }

ثم ألقى رئيس نقابة اصحاب الفنادق بيار اشقر كلمة ركز فيها على غياب السياح الخليجيين الذين



يشكلون 85% من المجموع العام و50 في المئة من الاستثمارات الاجنبية في لبنان. واعتبر ان السبب في التراجع يعود الى عدم الاستقرار الامني والسياسي مؤكدا ان المعركة ليست بين فنادق الجبل وفنادق بيروت ولا مطاعم منطقة ضد مطاعم منطقة اخرى معتبرا ان الطلاب يتساءلون اليوم عن فرص العمل الضائعة خلال هذا الصيف. واكد الاشقر ان لبنان هو ملك الفرص الضائعة.

{ عريبي }

وألقى رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الإمتياز شارل عريبي توصيات الهيئات الاقتصادية: «انطلاقا من ذلك، تحذر الهيئات الاقتصادية من العواقب الوخيمة للجمود الذي أدى الى تراجع مخيف في المؤشرات الاقتصادية. فمؤشر ثقة المستهلك انخفض بنسبة 37 بالمئة، وعدد السائحين بنسبة 17.5 في المئة، والاستثمار الاجنبي بنسبة 68.6 بالمئة». وتابع: «تدعو الهيئات الاقتصادية، وبإصرار، الى تنفيذ خطوات انقاذية، اهمها: تشكيل حكومة متجانسة وفاعلة وقادرة، لانعاش الاقتصاد وتحقيق آمال اللبنانيين. وتناشد الهيئات الاقتصادية رئيس الجمهورية، السعي لدى الافراء السياسيين الى تجديد الالتزام بمبادئ «اعلان بعبدا» وروحيتها، لناحية تشجيع الحوار والتهذئة الأمنية والسياسية وخاصة الإعلامية، والتوافق على ثوابت وقواسم مشتركة، اضافة الى تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية.

وتدعو رئيس الجمهورية للعمل على انتاج «اعلان بعبدا اقتصادي»، يحدد ويدعم الاقتصاد على اساس معادلة: الانتاجية والتنافسية والعدالة الاجتماعية. وتؤكد دور الجيش اللبناني في الامساك بالأمن وضرب المخلين بيد من حديد. فالجيش اللبناني هو المؤسسة الضامنة للسلم الأهلي والمجسدة للوحدة الوطنية، وهو يتمتع بغطاء شعبي واسع يخوله القيام بواجبه الوطني».

وقال: «تنبه الهيئات الاقتصادية الى ضرورة إيجاد حلول انسانية، تركز على اصاله اللبنانيين وقيمهم، لقضية النازحين السوريين، لكي لا يشكلوا عبئا وخلاا بنيويا على مجتمع يزرع أصلا تحت اعباء اقتصادية ومعيشية مزمنة.

وتؤكد الهيئات أن من واجبها اطلاق هذه الصرخة الجديدة، نظرا الى تمادي اهل السياسة في اهمال ابسط واجباتهم تجاه مجتمعهم، وتحميلهم مسؤولية التردّي المستمر، رافعة عبر ذلك مستوى المساءلة تجاه التقصير وسوء الأداء».

وتوجه بنداء الى المجتمع اللبناني، «من عمال واصحاب عمل، من منتجين واصحاب قلم ومهن حرة، والى كافة هيئات المجتمع، لحماية مصالحهم الحيوية، وليشكلوا حلقة ضغط وتأثير وليبادروا الى اعلان رفض الواقع المهيمن، وليخاطبوا اهل السياسة بصوت واحد: ماذا فعلتم بالبلد؟ ماذا فعلتم بالاقتصاد؟ ماذا فعلتم بمصالح المجتمع؟ ماذا فعلتم بلقمة عيش اللبنانيين؟» وختم: «إذ تؤكد الهيئات الاقتصادية مجددا إيمانها بقدرة اللبنانيين على العمل معا لتخطي المصاعب والمحن، تعلن الهيئات أن اليوم هو بداية تحركها التحذيري، وستليه سلسلة من التحركات التصعيدية. فلا يمكن أن نستمر بتلقي الضربات، في حين يطلب منا القيام بواجباتنا وكأن البلد والاقتصاد بألف خير».

[Back to Top](#)



لقاء القوى الاقتصادية شدد على سياسة النأي بالنفس و اعلان بعبدا

شقيّر لـ "البلد" : لن تسكت الهيئات بعد اليوم وستصعد تحركها



الهيئات الاقتصادية خلال لقائها في بيال أمس الداعي الى حوار اقتصادي نقاذي - تصوير : فضل عيتاني



تعليق

0

باتريسيا جلد، الاربعاء 12 يونيو 2013 06:17

بالأمس نزلت الهيئات الاقتصادية الى البيال وأطلقت "صرخة غضب تحذيرية ليبقى بلد واقتصاد..." لأن المخاطر باتت تهدد واقعا اقتصاديا واجتماعيا برمته. بالأمس علا صوت "الهيئات" لتحريك ضمائر السياسيين داعية الى الالتزام قولا وفعلًا بسياسية النأي بالنفس وإعلان بعيدا، ومعتبرة أنه أن الأوان لوضع خطة طوارئ تعزز وتدعم الصمود الصناعي وتنقذ الاقتصاد الوطني. وتلك الصرخة ليست الاولى التي تطلقها الهيئات بل سبق أن اطلقتها مرات عدة الا أنها لم تجد الأذان الصاغية لها ، من هنا جاء عزمها هذه المرة على عدم الالتزام فقط برفع صوتها بل بمتابعة تحركاتها ، كما كشف رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير لـ "البلد" لأن الموضوع لم يعد يحتمل أكثر على حد تعبيره ، من هنا ستتابع الهيئات تواصلها مع الاعلاميين والرأي العام علماً أنها ستجتمع خلال اليومين المقبلين لاقرار خطة تحركها المقبلة.

اعتبر شقير في حديثه لـ "البلد" ان الهيئات ستواصل مع الرأي العام من خلال حملة تقوم بها للاطلاع على مطالب المواطن وما اذا كان يريد ان يعيش بذل أو بكرامة، أن يبقى جوعان او يعيش شعبان، أن يرسل اولاده الى المدارس أو لا... ليبنى على الشيء مقتضاه ويتقرر التحرك المقبل للهيئات . وقال شقير إننا "لن نستسلم منذ اليوم اذ وصلنا الى وضع حيث صاحب العمل والعامل في خطر الانهيار". وعن امكانية اتجاه الهيئات نحو الاضراب ضمن خطتها التصعيدية، قال شقير لم تحدد بعد تفاصيل خطة التحرك لكن كل شيء وارد . وكانت الهيئات الاقتصادية اللبنانية نظمت أمس لقاء موسعاً في بيال تناوب فيه اعضاؤها على الكلام فطالب رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار بالعودة إلى الحوار وتلبية دعوة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في هذا المجال، وتسهيل مهمة الرئيس المكلف تمام سلام لتشكيل حكومة جديدة تتحمل مسؤولياتها في أسرع وقت ممكن. وقال القصار "نلتقي اليوم لنجدد وللأسف الصرخة التي أطلقناها في اللقاء الأخير، عليها تحرك هذه المرة ضمائر القوى السياسية، وتحثهم على تحمل مسؤولياتهم الوطنية ولو لمرة واحدة، من أجل إعادة النبض إلى اقتصادنا الوطني، الذي يعاني تباطؤاً شديداً منذ سنوات عدة، والذي ازداد في الفترة الأخيرة نتيجة الجروح عن تطبيق سياسة النأي بالنفس، وتساعد حدة التشنج السياسي الداخلي، إلى جانب

ارتفاع منسوب الفلتان الأمني الذي لم نعرف له مثيلاً حتى على امتداد سنوات الحرب اللبنانية".

كفى هدرًا

وأضاف القصار: "إننا هنا لنقول للقوى السياسية على اختلافها، "كفى" هدرًا للمكونات الأساسية للاقتصاد اللبناني، "كفى" تهجيرًا لأجيالنا وللسياح والمستثمرين، "كفى" تلاعبًا بمصير المواطنين وبمقدرات البلاد والعباد. أن الأوان للبنان أن يضع حداً لسنين عذابه الطوال، وأن يوفر الأمان الاجتماعي لأهله والإطمئنان إلى مستقبل أبنائه، بعيداً عن ما نشهده من هنا وهناك من ممارسات من شأنها الإضعاف من مناعته، وزيادة القلق بين أبنائه في ظل ظروف سياسية وإقتصادية بالغة التعقيد تشهدها دول منطقتنا العربية ولا سيما سورية". وقال القصار: صحيح أننا استطعنا أن نحقق نسبة نمو تقارب 2% في العام الماضي، لكن هذا الرقم المتواضع هو دون ما يحتاج إليه لبنان لأموال نمو، وبالتأكيد دون الإمكانيات التي يمكن تحقيقها في حال توافرت الظروف المؤاتية، علماً أن التحذير الجديد الذي أطلقته دول مجلس التعاون الخليجي إلى رعاياها بعدم السفر إلى لبنان نتيجة انعدام الاستقرار، سيفاقم الأوضاع الإقتصادية جراء غياب الأشقاء العرب ولا سيما الخليجيين عن الربوع اللبنانية، هذا إذا ما أخذنا في الاعتبار استمرار ارتفاع عجز الموازنة، وارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسط التراجع المستمر في أداء الإقتصاد اللبناني، وهذا أمر مقلق وموضع مراقبة من مؤسسات التصنيف العالمية، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية". محذراً من أن أي تدهور في هذا المجال ستكون له تداعيات مؤثرة ليس فقط على الحركة الإقتصادية بشكل عام بل على حركة الإستثمارات أيضاً. وتوجه القصار إلى الأفرقاء السياسيين لوقف الشحن الطائفي والمذهبي والعودة إلى كنف الدولة والالتزام بسياسة النأي بالنفس وإعلان بعيداً، وهذا يفرض عليكم تقديم الدعم المادي واللوجستي للجيش اللبناني لملاحقة المخلين بالأمن.

وقال رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير هناك ما يكفي من أدلة وتصرفات تجعلنا نؤمن أن ما يحصل هو مخطط مبرمج لضرب الإقتصاد وإفقار الناس.

وأضاف: دخلنا في المحذور ولم تعد تنفع العبارات الدبلوماسية والمناشدات. ودعا الجميع إلى نبذ الاصطفافات المذهبية والفئوية والاتحاد خلف مطلب واحد: حماية الأرزاق ولقمة العيش. فليغلقوا ماكيناتهم التحريضية حتى لا تقفل مؤسساتنا".

ودعا كل المخلصين والنقابيات وممثلي العمال والهيئات الإقتصادية للتوحد حتى يكون لصرختنا صدى ولتحررنا وقع على الأرض".

عواقب الجمود

وحذر رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الإمتياز شارل عرييد باسم الهيئات الإقتصادية من العواقب الوخيمة للجمود الذي أدى إلى تراجع مخيف في المؤشرات الإقتصادية. فمؤشر ثقة المستهلك انخفض بنسبة 37 %، وعدد السائحين بنسبة 17.5 %، والاستثمار الاجنبي بنسبة 68.6 %، وقال "تدعو الهيئات الإقتصادية، وبإصرار، إلى تنفيذ خطوات إنقاذية، أهمها، تشكيل حكومة متجانسة وفاعلة وقادرة، لانعاش الإقتصاد وتحقيق آمال اللبنانيين. وتناشد الهيئات الإقتصادية فخامة رئيس الجمهورية، السعي لدى الأفرقاء السياسيين إلى تجديد الالتزام بمبادئ "إعلان بعيداً" وروحيته، لناحية تشجيع الحوار والتهذبة الأمنية والسياسية وخاصة الإعلامية، والتوافق على ثوابت وقواسم مشتركة، إضافة إلى تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية. ودعا عرييد رئيس الجمهورية للعمل على انتاج "إعلان بعيداً اقتصادي"، يحيد ويدعم الإقتصاد على أساس معادلة: الانتاجية والتنافسية والعدالة الاجتماعية، وتؤكد دور الجيش اللبناني في الامساك بالأمن.

التشركة

وتوجه رئيس جمعية الصناعيين نعمة أفرام إلى الشريك في عملية الإنتاج في القطاع العام فقال: رجاء، كف عن عرقلة عملنا. لا تعاقب التوظيف في خلق فرص العمل. تخاذلت طويلاً في إطلاق مشروع التشركة بين القطاعين العام والخاص. ولم تنفق على تنفيذ خطة واضحة لإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولم تنفذ قانون إعادة الهيكلة في قطاع الكهرباء. ولم تشرع قوانين تحد من الاستيراد وتزيد من التصدير. ولم تحم إنتاجنا الوطني من الاغراق. لم نر شيئاً من ذلك كله على الأرض. وطالب السياسيين باسقاط التبعية لدول ومحاور إقليمية ودولية، والالتزام ببناء بعيداً. وقال أن الأوان لوضع خطة طوارئ تعزز وتدعم الصمود الصناعي وتنقذ الإقتصاد الوطني.

ورأى رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، أن "كل سنة تمر نترحم على الفائتة. وكل مؤتمر يتم تنظيمه يكون أخطر من الذي سبقه". وقال "إن التحرك له طابع مصيري ووجودي: هل يبقى لنا إقتصاد أم لا؟ هل يبقى لنا بلد أم لا؟" ورأى بصفته رئيس جمعية تجار بيروت، أنه إذا إستمر النزف الإقتصادي على هذا النحو، سيأتي يوم ألتقي فيه التجار البيارة في بلاد المهجر، باريس أو برلين أو بوسطن أو بيجنغ، بعد أن يكونوا قد أرغمتهم الظروف على مغادرة بيروت. وقال شماس نحن موجودون في ضوء تخاذل الطبقة السياسية لنقول إن الهيئات الإقتصادية ستأخذ بيدها المبادرة ونقول "الأمر الإقتصادي لنا! وإن ما آلت إليه الأمور من تردد، مرده إلى تطورات الأشهر المنصرمة، وهي كاسرة للتوازنات:



Back to Top



رأت أن لبنان بلغ مرحلة الخطورة ملوحة بتحركات تصعيدية

الهيئات الاقتصادية تصرخ غضباً وتحذيراً

بيروت - «الحياة»

السفر إلى لبنان نتيجة انعدام الاستقرار، «أمر خطير جداً وحساس، سيفاقم الأوضاع الاقتصادية».

وقال رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة محمد شقير: «دخلنا في المحذور ولم تعد تنفع العبارات الدبلوماسية والمناشدات».

وأكد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طريه «الإمساك بالوضع المصرفي، ولن نسمح بأي اهتزاز بالثقة الغالية». وتوجّه رئيس جمعية الصناعيين نعمة افرايم إلى «الشريك في عملية الإنتاج في القطاع العام»، مطالباً بـ «الكف عن عرقلة عملنا، وحماية إنتاجنا الوطني».

وشدد نقيب المؤسسات السياحية بيار أشقر على أن «لا خلاص إلا بحياض لبنان». واعتبر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، أن «المطلوب توافق اللبنانيين حول الجهاد أو الحياد، إذ لا مجال للمساكنة».

ودعت «بإصرار إلى تنفيذ خطوات إنقاذية، أهمها تشكيل حكومة متجانسة وفاعلة وقادرة لإنعاش الاقتصاد وتحقيق آمال اللبنانيين». وناشدت رئيس الجمهورية ميشال سليمان، السعي لدى الفرقاء السياسيين إلى «تجديد التزام مبادئ إعلان بعيداً» وروحته، لناحية تشجيع الحوار والتهدئة الأمنية والسياسية خصوصاً الإعلامية، والتوافق على ثوابت وقواسم مشتركة، فضلاً عن تحديد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية».

وحضت سليمان على «العمل على إنتاج إعلان بعيداً اقتصادي»، وشدّت على دور الجيش في «الإمساك بالأمن وضرب المخلين بيد من حديد، وهو يتمتع بغطاء شعبي واسع يخوله القيام بواجبه الوطني». واعتبر رئيس الهيئات عدنان القصار في كلمة «أن التحذير الجديد الذي أطلقته دول مجلس التعاون الخليجي إلى رعاياها بعدم

«صرخة غضب تحذيرية لبقى بلد واقتصاد»، أطلقتها الهيئات الاقتصادية في لبنان أمس في لقاء حاشد من قاعة «بيال» في قلب بيروت، لحضّ الطبقة السياسية على الإنقاذ، لأن لبنان «لم يشهد مرحلة بلغ فيها الأمر ما وصل إليه من الخطورة». وأكدت أن هذا اللقاء «بداية تحرك تحذيري وستليه تحركات تصعيدية».

وأجمعت في التوصيات التي أعلنتها على «التزام إعلان بعيداً والعودة إلى الحوار واعتماد الحياد عما يجري في سورية والمنطقة»، وحذّرت من «العواقب الوخيمة للجمود الذي أدى إلى تراجع مخيف في المؤشرات الاقتصادية، بانخفاض مؤشر ثقة المستهلك بنسبة ٣٧ في المئة، وعدد السياح بنسبة ١٧,٥ في المئة، والاستثمار الأجنبي بنسبة ٦٨,٦ في المئة».

[Back to Top](#)



«الهيئات» في «صرخة غضب» من البيال : الإقتصاد أولاً



الأربعاء 12 حزيران 2013

رمت الهيئات الاقتصادية في «صرخة غضبها» أمس الكرة في ملعب رئيس الجمهورية مناشدة إياه السعي لدى الفرقاء السياسيين إلى تجديد الالتزام بمبادئ «إعلان بعيداً» من أجل العودة إلى الحوار والتهدئة السياسية والأمنية، والعمل على «إعلان بعيداً اقتصادي» لإيلاء الإقتصاد ومعيشة الناس الأولوية. وأعلنت أن «اليوم هو بداية تحركها التحذيري... وستليه سلسلة من التحركات التصعيدية».

أطلقت الهيئات الاقتصادية أمس «صرخة الغضب التحذيرية لبقى بلد واقتصاد» في لقاء موسع في بيال دعت خلاله إلى «تجديد البلاد عن كل الصراعات وخصوصاً عن الصراع الدائر في سوريا»، وشددت على أنه «لا يمكن أن نستمر في تلقي الضربات، في حين يُطلب منا القيام بواجباتنا وكأن البلد والاقتصاد بألف خير».

وكان لقاء البيال بدأ بكلمة لرئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار قال فيها: «صحيح أننا استطعنا أن نحقق نسبة نمو تقارب 2 في المئة في العام الماضي، لكن هذا الرقم المتواضع هو دون ما يحتاجه لبنان لأموار نموّه، وبالتأكيد دون الإمكانيات التي يمكن تحقيقها في حال توافرت



FRANSABANK

Media Monitoring Template vierge.doc

Page | 22 of 24

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الظروف المؤاتية. لذا نحذر من أن أي تدهور في هذا المجال ستكون له تداعيات مؤثرة ليس فقط على الحركة الاقتصادية بشكل عام بل على حركة الإستثمارات بشكل خاص على المستويين الداخلي والخارجي.

ودعا الفرقاء السياسيين بأجمعهم الى وقف الشحن الطائفي والمذهبي والعودة إلى كنف الدولة، وقال: أدعوهم قبل فوات الأوان إلى الكف عن هدر الفرص التي تتاح للبنان فرصة بعد فرصة، وإلى تحمّل مسؤولياتهم تجاه البلاد والعباد في حاضرهم ومستقبلهم، والعودة بجدّ والتزام إلى الحوار وتلبية دعوة فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في هذا المجال، وتسهيل مهمة الرئيس المكلف تمام سلام لتشكيل حكومة جديدة تتحمّل مسؤولياتها في أسرع وقت ممكن.

وختم: هذا التحرك، ليس الأول وبالطبع لن يكون الأخير، لذا نأمل أن تلقى صرختنا هذه أذاناً صاغية وأفعالا حثيثة ونتائج مرضية. ونؤكد أننا لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه التحديات الاقتصادية التي تطرق أبوابنا، كما ولن نسمح باستمرار تفويت وهدر الفرص التي تُتاح لنا، ولذلك سنسعى ونجهد ونعمل كما لم نقطع يوماً لحماية إقتصادنا من كل عثرة.

طربيه

أكد جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان، على أن القطاع المصرفي مؤتمن على أموال اللبنانيين وودائعهم ولن يسمح بأي إهتزاز بالثقة. ووجّه نداء إلى "الأكثرية الصامتة في لبنان كي لا تبقى صامتة أمام تهديم بناء الدولة، كي لا تبقى صامتة أمام تعطيل التوافق على قانون انتخابي أو إرجاء الانتخابات النيابية، كي لا تبقى صامتة على تدمير الإقتصاد وتهديد معيشة اللبنانيين في باب رزقهم". ودعا إلى تحييد البلاد عن كل الصراعات وخاصة عن الصراع الدائر في سوريا، وإلى إبعاد شبح الفتنة عن لبنان.

وتوجّه طربيه إلى رئيس الجمهورية بالقول: "لقد أعدنا بناء بلدنا بالكثير من الجهد والمال والدين العام، فلا تسمحوا بتحطيم هذه المعجزة العمرانية والاقتصادية لأنه لن تتوفر إمكانيات جديدة لإعادة تجربة الإعمار في بلد يدمر على أيدي أبنائه. لذلك نعتد عليكم في دعوة كل الأفرقاء السياسيين إلى الإلتزام بإعلان بعيدا من أجل العودة إلى الحوار والتهديئة السياسية والأمنية، وإيلاء الإقتصاد ومعيشة الناس الأولوية على الصراعات العنيفة".

كما توجّه طربيه إلى دولة الرئيس المكلف بالقول: "إن القطاع المصرفي يمثل أفضل ما في لبنان وهو ناجح لأن اللبنانيين متوحدون حوله، وبإسم هذه الوحدة نرفع مع الهيئات الاقتصادية صرخة الغضب التحذيرية ليبقى بلد وإقتصاد، أملين أن تزول سريعا العوائق من أمام مهمتكم السامية في تشكيل حكومة تعيد الأمل إلى اللبنانيين، وتنقذ الواقع الاقتصادي المتردي وتضرب بيد من حديد على الفتنة الهوجاء".

شقيير

ثم كانت كلمة لرئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة، رئيس غرفة بيروت محمد شقيير جاء فيها: لم تنفع كل التحذيرات التي أطلقناها في الماضي، وقوبلت جميع تحركاتنا ومناشداتنا بسلبية مريبة. لقد دخلنا في المحذور ولم تعد تنفع العبارات الدبلوماسية والمناشدات. نحن لا نتحدث عن تباطؤ اقتصادي وتراجع معدلات النمو، نحن اليوم أمام انهيار كامل وكساد غير مسبوق. إن الهيئات الاقتصادية هي أول من يلتقط علامات الأزمة الاقتصادية. لا يكاد يمر يوم إلا ونسمع عن إغلاق مصنع وإفلاس مؤسسة وهجرة رجال الأعمال. أننا أمام تهديد حقيقي لركائز الإقتصاد الوطني، فالأزمة الحالية تطال جميع القطاعات، وبالتالي جميع اللبنانيين.

وشدد على أن التحرك والتصعيد يجب أن يكونا في اتجاه الطبقة السياسية التي لا تهتم إلا إذا هددت مصالحها. وناشد شقيير حكمة رئيس البلاد الذي ما زال يحظى باحترام وثقة الناس لكي يسارع بإطلاق حوار اقتصادي لإنقاذ الإقتصاد فلا يشهد عهده انهيار الإقتصاد.

افرام

بدوره، دعا رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين نعمة افرام الشريك في عملية الإنتاج في القطاع العام للتوقف عن عرقلة عمل الصناعيين. وقال: "لقد تخاذلت طويلا في إطلاق مشروع الشركة بين القطاعين العام والخاص. ولم تنفق على تنفيذ خطة واضحة لإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولم تنفذ قانون إعادة الهيكلة في قطاع الكهرباء. ولم تشرع قوانين تحد من الاستيراد وتزيد من التصدير. ولم تحم إنتاجنا الوطني من الاغراق".

ودعا السياسيين الى اسقاط التبعية لدول ومحاور إقليمية ودولية، والالتزام ببدء بعثا. ورأى انه "أن الأوان لوضع خطة طوارئ تعزّز وتدعم الصمود الصناعي وتنقذ الاقتصاد الوطني".

الأشقر

أعلن نقيب المؤسسات السياحية نقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر "أن قسماً كبيراً من فنادق لبنان لن يفتح ابوابه هذا العام". وقال: نحن ناثرون لكن لا يمكننا القيام بشيء نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، هل عدم الاستقرار ناتج عن تقاتل فنادق الجبل مع فنادق بيروت؟ هل هناك مشكلة بين وكلاء السفر والمطاعم؟ ان عدم الاستقرار السياسي يؤذي الى عدم الاستقرار الأمني.

أضاف: "مطلبنا الوحيد هو الاستقرار لنتمكّن من إعادة النهوض بلبنان، والدليل على ذلك انه عندما تمّ الاتفاق على اسم رئيس للحكومة شعرنا بأن لبنان ينهض من جديد، وأصبح هناك وعود بصيف مثمر من سفراء دول عدة، وخصوصاً من قبل سفير المملكة العربية السعودية في لبنان"، مطالباً ب"الامن والاستقرار ولا خلاص لنا سوى خريطة الطريق التي رسمها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وهي حياة لبنان، خصوصاً أن الدول القريبة من لبنان كأوروبا وقبرص وقعت اقتصادياً ومالياً، وفي حال وقع لبنان فلن يقف أحد الى جانبه".

شماس

من جهته، أكد رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس انه "بعد إهتزاز الأمن السياسي والأمن العسكري، أصبح الأمن الاقتصادي الإجتماعي معرّضاً للإنهيار.

وأكد ان الهيئات الاقتصادية تعقد هذا اللقاء في ضوء تخاذل الطبقة السياسية لتقول "أن الهيئات الاقتصادية ستأخذ بيدها المبادرة وتقول "الأمر الاقتصادي لنا!"

وقال شماس: "بينما كنا نتوقع أن يطير مجلس النواب ويبقى موسم الصيف، إذا بموسم الصيف يطير ويبقى المجلس النيابي..."

وأشار الى ان المطلوب اليوم:

- توافق اللبنانيين حول الجهاد أو الحياد... فلا مجال للمساكنة أو التعايش بين: سياسة الجهاد واقتصاد الحياد.

- على الطبقة السياسية أن تتحمّل مسؤولياتها بعد أن مدّدت لنفسها بوقاحة. فإما أن تؤمّن لنا الإستقرار، أو أن تُخرج الدّجالين من الهيكل.

- نؤيد إجراء حوار إقتصادي إنقاذي، برئاسة فخامة رئيس الجمهورية، ونطالب بإدراج بند وحيد على جدول أعماله وهو: "الإستراتيجية الدفاعية الإقتصادية"، وذلك لتسييج ما تبقى من قطاعات إنتاجية.

- إيجاد شعار يوحد اللبنانيين خلافاً للثالوث المعروف الذي يفرّقهم... فهلاًّ تبتّينا شعار: "الوطن والمجتمع والإقتصاد"؟

[Back to Top](#)